

# الحوار الوطني في تونس عام ٢٠١٣

إدارة الأزمة السياسية

ريكي هوستروب هوجبول، أمين غالي، هالة يوسف، محمد الإمام، نينا غرونليكي موليروب

© **Berghof Foundation 2017**

Berghof Foundation

Altensteinstraße 48a

14195 Berlin

Germany

[www.berghof-foundation.org](http://www.berghof-foundation.org)

[info@berghof-foundation.org](mailto:info@berghof-foundation.org)

ISBN 978-3-941514-31-7

## موجز

في ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٣، وصلت عملية صياغة الدستور الجديد التي تقوم بها الجمعية الدستورية التونسية إلى طريق مسدود تمامًا بسبب اغتيال السياسي المعارض محمد براهمي في ذات اليوم. وتصاعدت المخاوف من أن تتوقف عملية التحول الهشّة نحو الديمقراطية. في عام ٢٠١١، كانت انتخابات حرة ونزيهة قد أوصلت حزب النهضة الديمقراطي الإسلامي إلى السلطة. والذي شكّل الحكومة مع حزبين معارضين صغيرين. وفي الوقت ذاته، شهدت قوى المعارضة الأخرى "القديمة" إصلاحات داخلية وعززت موقعها في المشهد السياسي الجديد. وبدلاً من بناء تحالفات قوية، أعادت هذه القوى "القديمة" إحياء الخلافات والنزاعات المتجذّرة بعمق. ولم تترك القوى السياسية أنها بحاجة للدخول في مفاوضات وحوار مع بعضها البعض إنقاذاً للبلاد إلا في تموز/ يوليو ٢٠١٣ عند هذه اللحظة الحاسمة. وتم تشكيل ما أطلق عليه "المجموعة الرباعية"، وتمكنت من إقناع معظم الأحزاب الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي بقبول خارطة الطريق التي أعلنتها والبدء في مفاوضات تركز على قضايا الحكومة والدستور والانتخابات. لم ينبثق الحوار الوطني باعتباره حلاً مصمماً بعناية، ولكنه جاء بمثابة استجابة لأزمة سياسية حادة. وبالتالي كان الحوار الوطني التونسي بمثابة أداة مخصّصة لإدارة الأزمة يجري تطبيقها في وقت كانت الأزمة فيه لا تزال تتكشف بمشاركة العديد من الجهات الفاعلة على مستويات مختلفة وجرّت فيها أجزاء متعددة من العملية في نفس الوقت.

## حول هذا المنشور

أنتج هذا المنشور في إطار مشروع مدته عامان (آذار/ مارس ٢٠١٥- نيسان/ أبريل ٢٠١٧) لتطوير كتيّب يتناول الحوارات الوطنية ممولّ من وزارة الخارجية الألمانية بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية. إنّ الغرض من هذا الكتيّب هو توفير دليل تطبيقي لتصميم الحوارات الوطنية وتطبيقها على نحو شامل. وهو يستند إلى أساليب تشاركية تشمل (١) الحوار الإستراتيجي والتبادل بين أصحاب المصلحة المحليين وممارسي التنمية الدولية وبناء السلام وصنّاع السياسات، (٢) عملية شاملة لترسيم خرائط للحوارات الوطنية في شتى أنحاء العالم، (٣) دراسات حالة متعمقة في الحوارات الوطنية تصدر عن باحثين محليين. تُنقذ المشروع مؤسسة بيرغهوف، بالتعاون مع مؤسسة السلام السويسرية. ويُعدّ هذا المنشور واحدًا من سبع دراسات حالة؛ وتشمل الدراسات الأخرى غواتيمالا ولبنان وليبيا ومالي ونيبال والسودان. تقدّم دراسات الحالة توصيات للعمليات الجارية في البلد المحدد وتُشاركها نتائج الدليل. إنّ الهدف العام للمشروع هو تحسين الحوارات الوطنية والنهوض بقدرات وإسهامات أطراف النزاع وأصحاب المصلحة المحليين والجهات الفاعلة الخارجية لتنفيذها بنجاح.

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع مديرة البرنامج لوكشي فيمالاراجاه، من خلال البريد الإلكتروني [l.vimalarajah@berghof-foundation.org](mailto:l.vimalarajah@berghof-foundation.org) أو مع مُنسّقة المشروع نادين فرنسيس-بوله من خلال البريد الإلكتروني [n.francis-pohle@berghof-foundation.org](mailto:n.francis-pohle@berghof-foundation.org). يمكن الوصول إلى دليل الحوار الوطني من خلال شبكة الإنترنت عن طريق الرابط [www.berghof-foundation.org/publications/national-dialogue-handbook](http://www.berghof-foundation.org/publications/national-dialogue-handbook)

## للإشارة إلى هذا المنشور:

Rikke Hostrup Haugbølle, Amine Ghali, Hèla Yousfi, Mohamed Limam, Nina Grønlykke Møllerup 2017.

Tunisia's 2013 National Dialogue. Political Crisis Management. National Dialogue Handbook Case Study. Berlin: Berghof Foundation.

على شبكة الإنترنت: [www.berghof-foundation.org/publications/national-dialogue-handbook](http://www.berghof-foundation.org/publications/national-dialogue-handbook)

## بيان إخلاء المسؤولية:

الآراء التي يعبر عنها هذا المنشور لا تعكس بالضرورة وجهات نظر وآراء مؤسسة بيرغهوف ومؤسسة السلام السويسرية أو شركائهما في المشروع.

## حول المؤلفين:

محمد الإمام حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة المنار، تونس. وهو عالم سياسي في جامعة سوسة، تونس. وتركز أبحاثه في مجالين رئيسيين: سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي تجاه الشركاء في الجنوب، والوضع السياسي في تونس. ويُعد الإمام واحداً من بين ٢٤٦ خبيراً قطرياً ممن عملوا في الإصدار الأخير من مؤشر التحول الذي تصدره مؤسسة برتلسمان (BTI 2016) والتقارير القطري بشأن تونس. وقد نشر عددًا من التحليلات حول الوضع السياسي الراهن في تونس، من بين تحليلات أخرى لدى منظمة ميدل إيست مونيتور (Middle East Monitor).

نينتا غرونليكي مولبروب تلقت تدريباً في تخصص العلوم الإنسانية الإعلامية وتحمل درجة الدكتوراه في علم التواصل. وتتضمن اهتماماتها البحثية الصحافة وعمل النشطاء واللاجئين والثورة والعنف والتكنولوجيا والاستدامة. وقد تركزت أعمالها على مصر وسوريا والدول الاسكندنافية. ولها أوراق بحثية منشورة في دوريات علمية مثل الدورية العلمية الدولية للتواصل وممارسة الصحافة.

ريكي هـ. هوجبول. (مُنسّقة المشروع) حاصلة على شهادة الدكتوراه في دراسات الشرق الأوسط من جامعة كوبنهاغن. وقد أجرت بحثاً ميدانياً في تونس منذ عام ١٩٩٦ وعاشت لفترات مطولة في مناطق مختلفة من البلاد. ومنذ عام ٢٠١٠ قدّمت ريكي تحليلات إلى وزارة الخارجية الدنماركية حول العملية الانتقالية في تونس، وتحليلات قطرية ودراسة لأهداف الحوار إلى برنامج الشراكة العربية الدنماركية. وقد أعدت تقاريراً للعديد من المنظمات غير الحكومية الدنماركية والدولية والمعاهد البحثية، كما نشرت مقالات مُحكّمة خضعت لاستعراض النُظراء باللغتين الدنماركية والإنكليزية حول الإسلام والإعلام والتغيرات الاجتماعية والسياسة في تونس في الدورية العلمية لدراسات شمال أفريقيا، والدورية العلمية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط وتقرير الشرق الأوسط وسياسة البحر المتوسط، كما أسهمت بفصول في عددٍ من الكتب.

أمين غالي هو مدير البرامج بمركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية (KADEM) في تونس ويعمل في قضايا الديمقراطية والإصلاح والانتقال في المنطقة العربية. وهو يُركّز إسهاماته حالياً على عملية الانتقال الديمقراطي في تونس، وبخاصة الإصلاحات السياسية والانتخابات وقضايا العدالة الانتقالية. في أعقاب الثورة في تونس، عُيّن أمين عضواً في لجنة تقصي الحقائق عن الفساد والرشوة (أذار/ مارس ٢٠١١ - شباط/ فبراير ٢٠١٢) ثم عضواً في اللجنة الوطنية للحوار حول العدالة الانتقالية (أيار/ مايو-تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢).

هالة يوسف تشغل منصب أستاذ مساعد في قسم الإدارة والتنظيم بجامعة باريس داوفين في فرنسا. حصلت على شهادة الماجستير في علوم الإدارة من المعهد العالي للتصرف (تونس) وعلى درجة الدكتوراه من جامعة نانثير غرب باريس في عام ٢٠٠٦. وهالة متخصصة في مجال علم الاجتماع الخاص بالمنظمات. وتُدريّس مواد الإدارة عبر الثقافات والإدارة الاستراتيجية ونظرية المنظمات لطلاب الدراسات العليا. ولديها خبرة هامة في الاستشارات والأبحاث بشأن دور الثقافة في التنمية الاقتصادية. وتشمل مجالات اهتمامها الإضافية التغيير المؤسسي والتنمية الاقتصادية ودراسات الإدارة والحركات الاجتماعية في مرحلة ما بعد الاستعمار. وهي مؤلفة كتاب: الاتحاد العام التونسي للشغل في قلب الثورة التونسية ٢٠١٤، دارنشر كارتالا، معهد الأبحاث في المغرب المعاصر (IRMC).

## جدول المحتويات

		٥	٤	١	مقدمة
٢٥	الحوار الوطني لعام ٢٠١٣: الهيكل والعملية والنتيجة	٦	٤	١.١	المنهجية، والمقاربة النظرية وهيكل الدراسة
٢٥	التوقيت/ مدى النضج	١.٤	٤	٢	البيئة السائدة: تونس، ثقافة انعدام الحوار السياسي قبل ٢٠١١
٢٦	تعليق المجلس الوطني التأسيسي	١.١.٤	٤	٨	١.٢ "ما قبل": نظام بن علي المستبد
٢٧	اجتماع باريس: الخطوة الأولى في بناء الثقة	٢.١.٤	٤	٨	١.١.٢ غياب الإسلام السياسي العام
٢٧	الإعداد والتحضير ١: إنشاء 'المجموعة الرباعية'	٢.٤	٤	٩	٢.١.٢ حشر المعارضة السياسية في الزاوية
٢٩	الاستكشاف: التحدي الذي تمثّل في القبول بعملية الحوار الوطني	٣.٤	٤	٩	٣.١.٢ الاتحاد العام التونسي للشغل
٣٠	الإعداد والتحضير ٢: الاتفاق على خارطة الطريق	٤.٤	٤	١١	٣ بيئة النزاع: الأزمة الوطنية التي أفضت إلى الجمود السياسي في عام ٢٠١٣
٣١	تنفيذ خارطة الطريق والعقبات التي واجهتها	٥.٤	٤	١٣	١.٣ من اعتصامات القصبة إلى لجنة الإصلاح السياسي
٣٢	استمرار الإرهاب والضغط من 'الشارع'	١.٥.٤	٤	١٣	٢.٣ الانتخابات والمنازعات بشأن حكومة الوحدة
٣٢	استبدال حكومة الترويكا بحكومة تكنوقراط	٢.٥.٤	٤	١٣	٣.٣ تصاعد الخلافات: ضغط اليسار والعلمانيين على الترويكا
٣٣	الانتهاء من الدستور طبقاً للإجراء الجديد	٣.٥.٤	٤	١٥	٤.٣ انطلاق نداء تونس
٣٣	الاتفاق على عملية الانتخابات	٤.٥.٤	٤	١٥	٥.٣ تحالفات يسارية جديدة
٣٤	دور الجهات الفاعلة الخارجية والدولية	٦.٤	٤	١٥	٦.٣ ضغوط الاتحاد العام التونسي للشغل على الترويكا
٣٦	الدروس المستفادة من الحوار الوطني التونسي	٥	٤	١٦	٧.٣ الضغط من 'الشارع' على الترويكا
٣٧	ملاحظات ختامية	١.٥	٤	١٧	٨.٣ الجهات الفاعلة والأحداث الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية: اشتداد الأزمة الوطنية
٣٩	مرفق	٦	٤	١٧	١.٨.٣ ليبيا: اللاجئون والأسلحة وصعود داعش (الدولة الإسلامية)
٣٩	قائمة بأسماء من أجريت معهم المقابلات		٤	١٨	٢.٨.٣ صعود السلفية في تونس
٤٠	خارطة الطريق، النسخة العربية	١.٦	٤	١٩	٣.٨.٣ مصر: الانقلاب العسكري وخوف الإسلاميين من الإطاحة بهم
٤٠	مبادرة الرباعي لتسوية الأزمة السياسية		٤	٢٠	٤.٨.٣ الممالك الخليجية
٤١	قائمة المراجع بلغات أجنبية	٢.٦	٤	٢١	٩.٣ الاغتيالات واشتداد الأزمة، ٢٠١٣
				٢١	١.٩.٣ اغتيال شكري بلعيد في ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٣
				٢٢	٢.٩.٣ اغتيال محمد براهي في ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٣
				٢٢	١٠.٣ الجمود السياسي ٢٠١٣: بيئة النزاع والجهات الفاعلة المحورية

## الحروف الأوائلية والمختصرات

Assemblée Nationale Constituante (المجلس الوطني التأسيسي)	ANC
الاتحاد الأوروبي	EU
الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (Instance Supérieure Indépendante pour les Élections)	ISIE
الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (La Ligue Tunisienne pour la Défense des Droits de l'Homme)	LTDH
منظمة غير حكومية	NGO
الحوار الوطني	ND
الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين (Ordre National Des Avocats De Tunisie)	ONAT
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
الاتحاد العام التونسي للشغل (L'Union Générale Tunisienne du Travail)	UGTT
الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (Union Tunisienne de l'industrie, du Commerce et de l'Artisanat)	UTICA

## الأحزاب السياسية

Le Congrès pour la République (المؤتمر من أجل الجمهورية)	CPR
النهضة	حزب حركة النهضة
التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (Forum démocratique pour le travail et les libertés)	التكتل
الجمهورية	الجمهورية الشعبية لتحقيق أهداف الثورة
الحزب الجمهوري	الحزب الجمهوري
نداء تونس	نداء تونس
الحزب الديمقراطي التقدمي (Parti Démocrate Progressiste)	PDP
حزب العمال الشيوعي التونسي (Parti Communiste des Ouvriers de Tunisie)	POCT
التجمع الدستوري الديمقراطي (Rassemblement Constitutionnel Démocratique)	RCD

'Aut inveniam viam aut faciam'

'سوف أجد طريقاً أو أشقه بنفسى'

وتمثّل هذه الدراسة القطرية للحوار الوطني في تونس جزءاً من مشروع مؤسسة بيرغهوف: 'كُتِبَ الحوار الوطني. دليل للممارسين'. وتهدف هذه الدراسة القطرية إلى جمع الدروس المستفادة من تجارب الحوار الوطني في تونس. وفي السياق الأعم للحوارات الوطنية، يمكن أن يُسهم هذا في توضيح احتياجات واحتمالات دعم الحوارات الوطنية التي تُركّز على التطبيق العملي. تشير الدراسة إلى أربع قضايا أساسية تميّز التجربة التونسية عن غيرها من عمليات الحوار الوطني وبالتالي من المهم أن توضع في الاعتبار أثناء قراءة الدراسة.

أولاً، لم يكن الحوار الوطني التونسي عملية جيدة التخطيط أو التصميم. بل كان عملية تتسم "بالتنفيذ المباشر في موقع الحدث". في أعقاب اغتيال محمد براهي في ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٣، وصلت الأزمة السياسية إلى طريق مسدود وخلقت حاجة ملحة للعمل والوساطة والحوار لتجنب زيادة تدهور الموقف. لم يكن هناك وقت كافٍ لتصميم عملية الحوار وتخطيطها، ولا لتدبر الدروس المستفادة في أثناء العملية، ولا لتسجيل ما حدث وتوقيت حدوثه ومكانه والمشاركين فيه.

ثانياً، جاء نجاح الحوار الوطني التونسي نتيجة لمشاركة العديد من الجهات الفاعلة على كافة المستويات - الساسة والعلماء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والمدنيين - الذين تحركوا في كافة الاتجاهات شديداً وجذباً في نفس الوقت لإدارة الأزمة السياسية. وقد اجتهدوا جميعاً من أجل هدفٍ واحدٍ مُشتركٍ هو: إنقاذ البلاد من الفوضى وحفظ الحرية المكتسبة حديثاً وإنشاء ديمقراطية لأول مرة في تاريخ البلاد.

ثالثاً، غالباً ما يجري التركيز على المجموعة الرباعية بصفتها الجهة الفاعلة الرئيسية في الحوار الوطني التونسي لأسبابٍ ليس أقلها حصول المجموعة الرباعية على جائزة نوبل للسلام ٢٠١٥. ولكن لا بد أن يوضع في الاعتبار أن المجموعة الرباعية عملت كوسيط بين من اضطروا للدخول في الحوار مع بعضهم البعض، وهم الحكومة وحزب النهضة الإسلامي من جانب، والمعارضة من جانب آخر والتي تألفت من طيف واسع من الساسة اليساريين والعلمانيين، والمنظمات والنخبة والمثقفين. وبالنظر إلى المقدمات المبينة أعلاه، فإن المجموعة الرباعية لم تكن الجهة الفاعلة الوحيدة التي يسّرت الحوار نظراً لوجود جهات فاعلة متعددة عملت بصورة موازية على مستويات مختلفة لإعادة العملية إلى مسارها.

في ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٣، وصلت عملية صياغة الدستور الجديد التي يقوم بها المجلس الوطني التأسيسي إلى طريق مسدود تماماً، نظراً لاغتيال السياسي المعارض محمد براهي في ذات اليوم. كان هذا هو الاغتيال الثاني الذي تحركه دوافع سياسية في تونس ذلك العام، وكان الأول هو اغتيال سُكري بلعيد في شباط/فبراير ٢٠١٢. وقد أدى اغتيال بلعيد إلى تفاقم شديد للتوتر السياسي وتسبب بالانقسام بين الحكومة بقيادة حزب النهضة الإسلامي من جانب، وبين التحالفات الجديدة من القوى والأحزاب العلمانية على الجانب الآخر.

وبعد الثورة الشعبية في ٢٠١٠-٢٠١١ ضد النظام المستبد والإطاحة بالرئيس بن علي في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وجدت تونس نفسها دون أية تقاليد وهياكل ومؤسّسات ديمقراطية راسخة. وانفقت الجهات الفاعلة من الزعماء السياسيين والمحامين والمجتمع المدني والمثقفين في مرحلة مبكرة للغاية على أن تونس في حاجة إلى أن تشرّع في المهمة الطويلة والصعبة وهي إدارة الانتقال من خلال صياغة دستور جديد يحدد الشكل الجديد للحكم ويؤدي إلى الانتخابات. كان الطريق نحو الدستور الجديد والوصول إلى حكومة منتخبة محفوفاً بالتحديات والعقبات، ومع نهاية تموز/ يوليو ٢٠١٣، كانت العملية قد توقفت تماماً. وهددت الأزمة السياسية بتقويض عملية الانتقال والتحول نحو الديمقراطية الناشئة في البلاد.

وفي هذه اللحظة الحاسمة انخرط الساسة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في حوارٍ وطنيٍ صعب ولكنه ناجح: قاد الاتحاد العام التونسي للشغل (Union Générale Tunisienne de Travail) تشكيل المجموعة الرباعية للحوار، والتي استطاعت كسر الجمود السياسي من خلال التفاوض حول خارطة طريق أعادت إنشاء إطار سياسي للانتهاء من وضع مسودة الدستور. وقد نجح الحوار الوطني: ففي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اعتمد المجلس التأسيسي مسودة دستور تونس التي تضم ١٤٦ مادة.

كانت وظيفة الحوار الوطني التونسي الذي استمر منذ ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ وحتى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، والهدف منه هو إدارة الأزمة. كان الحوار الوطني يهدف إلى كسر الجمود السياسي بين الحكومة التي يقودها الإسلاميون وبين المعارضة اليسارية والعلمانية. ولم يتناول الحوار قضايا ملحة أخرى مثل التغييرات الجوهرية في العلاقة بين الدولة والمجتمع، والإصلاحات والتغييرات المؤسسية الواسعة، والاقتصاد والبطالة والمصالحة الوطنية الأشمل والتي كانت من المطالب الأساسية في الثورة الشعبية لعام ٢٠١٠-٢٠١١. وبالتالي لم يُعالج الحوار الوطني سوى قمة جبل الجليد في حين ظلت الجذور الأعمق للنزاع دون معالجة.

١ عبارة منسوبة إلى قائد عسكري من قرطاج التي أصبحت تُعرّف اليوم بتونس، حين عبر جبال الألب مع أقباله القتالية في الحرب القرطاجية الثانية ضد الجمهورية الرومانية خلال الفترة ٢٠١-٢١٨ قبل الميلاد.

رابعاً وأخيراً، بالنظر إلى الطبيعة القمعية لنظام بن علي الاستبدادي، لم تكن هناك ثقافة راسخة للحوار في تونس قبل الثورة في ٢٠١٠-٢٠١١. لقد حكم نظام بن علي على أساس دولة الخوف حيث كان الجميع يشكّون في بعضهم البعض وحيث كان من الممكن أن تؤدي الثقة إلى عواقب وخيمة ليس فقط على الأفراد وإنما على الأسر والأصدقاء أيضاً. يتطلب بناء الثقة الوقت والخبرة. ويتطلب الأمر وقتاً لبناء قدرات الحوار التي تتمثل في الاستماع إلى الآخر والقبول بأن الاختلاف قد يكون من مخرجات الحوار.

لا تزال هناك قضايا كثيرة للتحاور بشأنها في تونس. كان الحوار الوطني في عام ٢٠١٣ أداة لإدارة أزمة حادة وقد جرى بين نخب سياسية يعينها. ولم يتناول المطالب الشعبية الأساسية للإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية وإيجاد مجال لشمول المواطنين على نطاق واسع في سياسة ثورة ٢٠١٠-٢٠١١، أو القضايا الملحة الأخرى مثل الإصلاحات الاقتصادية الملحة والتغييرات الأساسية في العلاقة بين الدولة والمجتمع والتغييرات المؤسسية الواسعة النطاق. كان الحوار الوطني الموسع لم يتحقق بعد.

## ١.١ المنهجية، والمقاربة النظرية وهيكل الدراسة

أجريت الدراسة بواسطة فريق من الباحثين التونسيين والدنماركيين: هالة يوسف وأمين غالي ومحمد الإمام من تونس، وريكي هوستروب هوجبول وتينا غرونليكي موليروب من الدنمارك، من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. انخرط الفريق في تحليل السياسة التونسية والمجتمع المدني وبناء التحول الديمقراطي، وذلك قبل الفترة الانتقالية الحالية وفي أثنائها. بالنسبة للدراسة الحالية، أجرى الفريق دراسات مكتبية تضمنت تحليل المقالات المنشورة في الدوريات العلمية والمقالات الصحفية ومقالات الرأي وأجرى مقابلات شبيهة منظمّة مع مزوّدي المعلومات الرئيسيين في تونس<sup>٢</sup>. كما تستند الدراسة أيضاً إلى المعرفة المكتسبة من خلال الأبحاث والمقابلات الفردية التي أجراها أعضاء الفريق. على سبيل المثال، البيانات والمعلومات حول نقابة العمّال الاتحاد العام التونسي للشغل 'Union Générale Tunisienne du Travail (L) مستمدة من أبحاث هالة يوسف وتحليلاتها الواردة في كتابها بعنوان *الاتحاد العام التونسي للشغل في قلب الثورة التونسية* (٢٠١٤)

هذه الدراسة منظمّة ومبنية باتباع المخطط والأسئلة البحثية المطروحة في الشروط المرجعية. وهي تقف على كتفي مقاربتين نظريتين. الأولى، هي الدراسة التي أجراها ستيفن إيردل بعنوان 'النخبة ذات الصلة بالسياسة' في تونس أثناء حكم نظام بن علي. ففي هذه الدراسة، يبيّن إيردل بأسلوبٍ مُقنعٍ كيف أن بعض النخب كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض وبالنخبة السياسية الحاكمة<sup>٣</sup>. وتتبع هذه الدراسة للحوار الوطني نهج إيردل مع التركيز على النخب والأفراد والترابط فيما بينهم كمنطلق لنتيجة السياسة الانتقالية وعملية الحوار.

أما المقاربة الثانية، ولكنها ذات صلة وثيقة بما سبق، فتكمن في استناد الدراسة إلى أطروحات علماء تاريخ الاجتماع والاقتصاد الخاصة بـ'تبعية المسار'. يشرح ماهوني (٢٠٠٠) أن تبعية المسار 'تنطوي على تتبع أثرناج معين وصولاً إلى مجموعة معينة من الأحداث التاريخية. وينطوي أيضاً على تبيان كيف أن هذه الأحداث في حد ذاتها عبارة عن حوادث طارئة لا يمكن شرحها على أساس ظروف تاريخية مُسبقة<sup>٤</sup>'. وتتبع هذه الدراسة تبعية المسار للحوار الوطني التونسي حتى وصول الرئيس بن علي إلى سُدّة الحكم في ١٩٨٧. ففي هذه اللحظة، أدت الأحداث والتطورات إلى تحريك أنماط وظروف شكّلت بعد ذلك البيئة السياسية في تونس والعلاقات بين الأفراد والمنظمات والأحزاب السياسية التي كانت مشاركة بصورة مباشرة في العملية السياسية الانتقالية والحوار الوطني في ٢٠١٣.

وكجزء من هذه المقاربة المنهجية والنظرية فإننا لا نعتبر عملية الحوار الوطني في خريف عام ٢٠١٣ ذروة نضج فكرة الحوار الوطني واستمراراً لمختلف المبادرات من اجتماعات ومناقشات موائد مستديرة ومحادثات في عام ٢٠١٢. بل إننا ننظر إلى هذه المبادرات كجزء من المنازعات بين الجهات الفاعلة القديمة وتموّضع السلطة في مشهد سياسي جديد. إذ لم تُدرِك هذه الجهات الفاعلة إلا خلال الأزمة الخطيرة في تموز/ يوليو ٢٠١٣ أن عليها أن تضع مصالحها الذاتية جانباً لكي تُنقذ البلاد من الانهيار الكامل.

٢ انظر مرفق ٢

٣ Erdle, Steffen 2004. "Tunisia. Economic transformation and political restoration", in Perthes, V. (ed.) Arab Elites: negotiating the politics of change (Boulder, CO: Lynne انظر

Erdle, Steffen 2010. Ben Ali's 'New Tunisia' (1987-2009). A Case Study of Authoritarian Modernization in the Arab World, Berlin: Klaus Schwartz Verlag, (Rienner

Mahony, John 2000. "Path dependency in Historical Sociology", Theory and Society, Aug., pp 507-508 ٤



وقد أجريت هذه الدراسة في إطار زمني محدودٍ جداً. وبالتالي، فإنها تترك العديد من القضايا والمسائل مفتوحةً للمزيد من البحث والاستكشاف. ولم يكن الهدف تقديم دراسة كاملة ومُفصّلة بل رسم خريطة عملية الحوار الوطني وتوصيفها والإشارة إلى القضايا الهامة التي نراها حاسمة للنجاح - أو عدم النجاح - في أثناء العملية. ومن بين القضايا التي تعذر تغطيتها دور الإعلام في عملية الحوار الوطني التونسية. فعلى الرغم من أن الإعلام في تونس قد شهد تغيرات جذرية منذ ثورة ٢٠١٠-٢٠١١ إلا أنه لا يزال يفتقر إلى المهنية وغالبًا ما يكون مُنحازًا في تغطيته لأحداث بعينها. ومن ثمّ فإن الإعلام يعدّ عاملاً هاماً في عملية الحوار - سواء كُفّسِد لها أو كقوة دافعة حين يستخدم التوازن الصحيح بين الكشف عن المعلومات وحجبها. وإقرارًا بهذا الدور الهام الذي يلعبه الإعلام، فإن هذه الدراسة، بإطارها الزمني المحدود، لا تتضمن تحليلاً لهذا الدور. ونأمل أن يتولى آخرون هذه المهمة البارزة التي تتمثل في توضيح دور الإعلام، والحاجة المُلفتة إلى وجود 'فضاءات آمنة' يمكن للسلطة فيها أن يتفاوضوا بعيداً عن الأضواء من جانبٍ؛ والدعوة إلى مزيد من الشفافية في عملية الحوار الوطني في تونس من جانبٍ آخر، وهما متكاملتين ومتناقضتين في أي معاً، وتثير تساؤلات بشأن دور الصحافة والإعلام في الفترات الانتقالية وفي الديمقراطيات الهشة.

ويُفضي ذلك إلى الهيكل التالي لهذا التقرير:

يُقدِّم الفصل الثاني البُعد التاريخي للبلاد وبيئة النزاع في الحوار الوطني التونسي. وهو يوضح أسس ثقافة الحوار في ظل نظام مستبد، ويقدم الجهات الفاعلة الرئيسية الثلاث للحوار الوطني في عام ٢٠١٣ من منظور تاريخي ليؤسس لفهم كيف كانت الخلافات الشخصية تُشكّل جانباً حاسماً في الأزمة السياسية ونجاح الحوار الوطني على حدٍ سواء. وبالتالي، فإن الفصل يلفت الانتباه إلى تبعية المسار والفسل في تمييز ما 'قبل' الثورة عن ما 'بعد' الثورة، وعدم إمكانية التفرقة بينهما.

يتناول الفصل الثالث الأسئلة المتعلقة بأسباب النزاع التي أدت إلى وصول عملية الانتقال السياسي إلى طريق مسدود في تموز/يوليو ٢٠١٣. واستناداً إلى الفصل السابق، يجري استعراض الشخصيات البارزة في الأزمة من منظور تاريخي. وبالإضافة إلى ذلك، يُقدِّم الفصل بعض الأزمات الإقليمية والوطنية الجديدة التي ظهّرت بالتوازي مع الأزمة السياسية التونسية حيث أثرت السابقة على اللاحقة.

يُحلّل الفصل الرابع الحوار الوطني الذي انبثق عن اغتيال السياسي محمد براهمي في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣ حتى تصديق المجلس الوطني التأسيسي على الدستور الجديد في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وكما يتضح من خلال التحليل، فإن الحوار الوطني التونسي لم يتكشّف كعملية جيدة التخطيط ذات تصميم واضح. بل كان الحوار الوطني استجابةً لأزمة سياسية حادة تُنذرُ بالانهيار الكامل للبلاد والعملية الانتقالية. ولكن لأغراض التحليل، يستعرض الفصل بناء العملية على أنها تتكون من خمس مراحل يتناولها كالتالي: التوقيت ومدى النضج؛ الإعداد والتحضير للمرحلة الأولى؛ إنشاء المجموعة الرباعية؛ الاستكشاف: تحدي قبول عملية الحوار الوطني؛ الإعداد والتحضير للمرحلة الثانية: الاتفاق على خارطة طريق؛ وتنفيذ خارطة الطريق والعقبات التي واجهتها.

يقدم الفصل الخامس الدروس المُستفادة واستنتاجات الدراسة. كما يقدم هذا الفصل أيضاً ثماراً للمزيد من التأمل والدراسات.

## ٢. البيئة السائدة: تونس، ثقافة انعدام الحوار السياسي قبل ٢٠١١

'بعد ٦٠ عامًا من الديكتاتورية، كُنّا نتوق إلى الحرية التي حُرِمنا منها لسنواتٍ عديدة. بعد الثورة، أراد الجميع التعبير عن أنفسهم'.

وكان من بين المبادرات التي أطلقها 'الميثاق الوطني' في عام ١٩٨٨، والذي عرضه على الأحزاب السياسية في البلاد وكان يتعين عليها بموجبه الامتناع عن زعزعة استقرار النظام السياسي القائم آنذاك في مقابل إدخال بعض الإصلاحات التحزبية. كانت المبادرة تستند إلى مشاورات موسّعة مع الأحزاب السياسية، والمنظمات والأفراد المشاركين في النقاش العام. أصبح العديد من هذه الجهات الفاعلة، بما في ذلك الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والتي تولت قيادة اللجنة، من بين الجهات الفاعلة الرئيسية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ وفي الحوار الوطني عام ٢٠١٣. في البداية، كان هناك توافق كبير على الحاجة لميثاق كهذا بين النظام وبين المجتمع المدني والأحزاب السياسية وغيرها من الجهات الفاعلة، إلا أن بن علي تراجع سريعًا عن الخطوات المتخذة نحو التحزب الذي بدأه وأغلق الحوار<sup>٥</sup>.

وفي حين رفض الحزب الشيوعي، وهو حزب العمّال الشيوعي التونسي، المبادرة، فقد وافق حزب النهضة على المشاركة ووقع على الميثاق. وأتاح هذا للحزب أن يُرشح مرشحين مستقلين في الانتخابات التشريعية التي أجريت عام ١٩٨٩ وطبقًا للعديد من المراقبين فقد كان أداء الحزب جيدًا للغاية، ولكن هذا الأداء الناجح للإسلاميين جعل بن علي يحث بوعده تقنين المشهد السياسي وتحريره.

ومن المُعري أن نؤسس لتناول تونس قبل الثورة وبعدها. فمن ناحية، فإن تونس ما قبل وما بعد تمثّل حالتين منفصلتين وبخاصة من جانب معيّن هو: هيمنة مناخ الخوف في ظل حكم بن علي مما منع الجهات الفاعلة على جميع المستويات من التحدث علانية والتحدث إلى بعضها البعض. كانت عبارة 'لا تتق حتى في أخيك' من التحذيرات الشائعة. بعد الثورة انطلقت أصوات نشاز على كافة المستويات في المجال الخاص وفي الأماكن العامة وفي الإعلام. في بعض الأحيان كان لذلك أثر عكسي على استقرار البلاد، وفي بعض الأحيان كان يعكس عدم نضج الساسة الجدد، وأحياناً بدأ النقاش حادًا للغاية. وفي تموز/ يوليو عام ٢٠١٣، كانت هذه الأصوات المتنافرة أحد العوامل التي أدت إلى الجمود السياسي.

وبمعنى آخر، من المهم مراقبة استمرارية ما قبل في أثناء تطوير ما بعد. كان العديد من أطراف الحوار الوطني التونسي من الساسة المعارضين البارزين ومن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني خلال عقود من نظام بن علي. ومنذ الثمانينيات كانوا يناضلون جنبًا إلى جنب كمعارضين للنظام، وقد عانوا القمع نفسه، كما كافحوا ضد بعضهم البعض أحياناً.

يتناول هذا الفصل البُعد التاريخي للبلاد وبيئة النزاع في الحوار الوطني التونسي. وهو يوضح أسس ثقافة الحوار- أوبالأحرى انعدامها- في ظل نظام مستبد، ويقدم الجهات الفاعلة الرئيسية الثلاث للحوار الوطني في عام ٢٠١٣ من منظور تاريخي لِيؤسس لفهم كيف كانت الخلافات الشخصية تُشكّل جانبًا حاسمًا في الأزمة السياسية ونجاح الحوار الوطني على حدٍ سواء.

### ١.٢ 'ما قبل': نظام بن علي المستبد

حين غادر بن علي تونس في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ كان قد حكم البلاد لأكثر من ٢٣ عامًا. وكان بن علي قد تولى السلطة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ من الرئيس الحبيب بورقيبة، والذي كان قد حكم تونس لثلاثة عقود منذ استقلالها في ١٩٥٦، وبعد استيلاء بن علي السلطة مباشرة، أطلق سلسلة من الإصلاحات التي بدت ظاهرياً، تحريراً للثقافة السياسية ولكنها كانت تهدف في واقع الأمر إلى ترسيخ سلطته.

٥ مقابلة مع علي العريض، رئيس الوزراء في وقت الحوار الوطني، النهضة، تونس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٦ للاطلاع على مناقشة للاتفاق الوطني التونسي، انظر، Anderson, Lisa 1991. "Political Pacts, Liberalism, and Democracy: The Tunisian Pact of 1988", Government and Opposition, Vol. 26, Issue 2, pp. 244-206.

## ١.١.٢ غياب الإسلام السياسي العام

قبول حزب النهضة بقمع فظ. بدأ نظام بن علي القضاء على حزب النهضة بسجلٍ حافلٍ بانتهاكات حقوق الإنسان، فقد اعتقل قادة الحزب والمنتمين إليه وأودعوا السجون بأعدادٍ كبيرة، وحُظِرَ الحزب في نهاية المطاف في عام ١٩٩١. وهرب آلافٌ من نشطاء حزب النهضة وأسرههم إلى أوروبا وكندا ليعودوا بعد ثورة عام ٢٠١١. ولكن هذا لم يكن يعني أن حزب النهضة وأعضائه أصبحوا خاملين. وكما يشرح عامر العريض، أحد زعماء الحزب ورئيس المكتب السياسي في الحوار الوطني في عام ٢٠١٣: 'في عصر بن علي، استطعنا أن نتواصل مع المجتمع المدني في شتى أنحاء العالم، وقوينا علاقاتنا مع المعارضة في ذلك الوقت.'<sup>٧</sup>

واعتبارًا من هذه اللحظة، اختفى حزب النهضة من السياسة الرسمية التونسية، وحاول نظام بن علي شيطنة الحزب وأعضائه وتصويرهم كإرهابيين منتمين إلى القاعدة في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر في نيويورك. وفي السياق الأعم، بدأ نظام بن علي فرض سيطرة صارمة للدولة على ممارسة شعائر الإسلام، من خلال إغلاق المساجد خارج أوقات الصلاة، من بين أمور أخرى، وحظر ارتداء النساء للحجاب الإسلامي. وتعرض التونسيون الذين يمارسون الشعائر الإسلامية في حياتهم اليومية للمراقبة والقمع. غير أن النظام أيضًا قدّم صورة الدولة كحامية للإسلام بإظهار صور بن علي بثياب إسلامية وهو يمارس مختلف التقاليد الإسلامية.<sup>٨</sup>

ونتيجة لذلك، عاش الكثير من التونسيين وترعرعوا في تونس بدءًا من عام ١٩٨٧ إلى بداية العقد الأول من القرن الحالي دون وجود الإسلام السياسي في الحياة العامة، في ظل اختفاء الممارسات الإسلامية في المجال العام. لذلك، فقد كانت مفاجأة، بل وصدمة، للكثيرين بعد ثورة ٢٠١٠-٢٠١١ أن الإسلام السياسي ممثلًا في حزب النهضة كان لا يزال موجودًا في تونس ويحظى بدعم شعبي هائل.

## ٢.١.٢ حشر المعارضة السياسية في الزاوية

التزمت المنظمات اليسارية والمثقفون العلمانيون الصمت ووافقوا ضمنيًا على قمع حزب النهضة. كانت هناك استثناءات معدودة استنكرت القمع الذي يُمارَس ضد حزب النهضة، ومن بينهم كان نجيب الشابي من الحزب الديمقراطي التقدمي المعارض، وحمّة الهمامي من الحزب الشيوعي والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والصحفية والناشطة سهام بن سدرين.

استمر ذلك فقط إلى حين أصبح القمع الذي يمارسه نظام بن علي ممارسة منهجية شملت جميع المعارضين سواء من الأحزاب السياسية أو من المنظمات غير الحكومية، ومن بينها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، أو من نقابة المحامين أو من الأفراد. استخدم بن علي سياسة 'فَرِّقْ تَسُدْ' تجاه المعارضين والتي حشرتهم في الزوايا التي كانوا يهاجمون بعضهم بعضًا انطلاقًا منها لكي يضمنوا بقاءهم. واستقطبت أحزاب المعارضة الأخرى وبالتالي تمكّن النظام من السيطرة عليهما.

شهدت أحزاب المعارضة أوقاتًا صعبة منذ استقلال تونس في عام ١٩٥٦ حين أسس الرئيس بورقيبة (١٩٥٦-١٩٨٧) لهيمنة الحزب الحاكم، وقد أُعيدت تسمية الحزب وأعيد تشكيله إبان حكم بن علي ولكنه احتفظ بمكانته بوصفه الحزب المهيمن على المشهد السياسي. ومع ذلك، يُعزى ضعف الأحزاب السياسية أيضًا إلى حقيقة أن أيًا منها لم يُنشأ لتمثيل مكونات سياسية أو مجتمعية محدّدة أو تقديم بدائل أيديولوجية معينة لتلك التي يقدمها الحزب الحاكم، ولكنها كانت في الأساس نتاجًا للمنافسات الشخصية والمنافسات النخبوية. ونتيجة لذلك فقد حدّد الأشخاص ونزاعاتهم على المستوى الشخصي، وترويجهم لأنفسهم، خصائص السياسة المعارضة التونسية في ظل حكم نظام بورقيبة وبن علي.<sup>٩</sup>

٧ مقابلة مع عامر العريض، رئيس المكتب السياسي وأحد الممثلين في الحوار الوطني، النهضة، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٨ انظر 3, 2011. "New Expressions of Islam in Tunisia, 1987 to 2010", the Journal of North African Studies.

٩ للمزيد من التفاصيل عن أحزاب المعارضة وانعدام التعاون بينها انظر Haugbølle, Rikke Hostrop and Cavatorta, Francesco 2011b. "Will the Real Tunisian Opposition Please Stand Up?", British Journal of Middle East Studies. 38, 3, 323-341.

ونظراً لأن الشباب كان قد تنازل عن منصبه كأمين عام للحزب إلى مايا جريبي في عام ٢٠٠٦، لم يكن من الممكن إقرار ترشحه. وبعد الثورة، عُيّن الشاب وزيراً في حكومة محمد الغنوشي ولكنه انسحب من المنصب. وفي ذلك الوقت كان من المتوقع لدى كثيرين أن يكون مرشحاً محتملاً للرئاسة في الانتخابات القادمة. جاء الحزب الديمقراطي التقدمي في المركز الخامس في الانتخابات ولكن نظراً لأن قادته كانوا قد استبعدوا بشكل قاطع أي تعاون مع حزب النهضة، فقد أعلن الحزب الديمقراطي التقدمي أنه في صفوف المعارضة وأصبح ناقداً صريحاً لحكومة الترويكا.

حمة الهمامي: عمل لسنوات عديدة كمتحدث لحزب العمال الشيوعي التونسي والذي حُظِرَ في ظل حُكْمَي بورقيبة وبن علي. وقد أعلن انتقاده لنظام بن علي وأصبح رمزاً سواء في تونس أو بالنسبة للكثيرين من العرب لمعارضته النظام. عُذِبَ الهمامي وسُجِنَ لفترة إجمالية مدتها ١٠ سنوات نتيجة نشاطه السياسي ضد حكم بن علي. وفي أعقاب ثورة ٢٠١٠-٢٠١١، اكتسب حزب العمال الشيوعي التونسي الصفة القانونية وأصبح حزباً سياسياً أساسياً ولكنه لم يحصل سوى على ثلاثة مقاعد في المجلس الوطني التأسيسي ورفض المشاركة في حكومة ائتلاف موسعة. وبدلاً من ذلك، أصبح حزب العمال الشيوعي التونسي أحد أبرز المعارضين المنتقدين لحكومة الترويكا.

على الرغم من السيطرة القوية والقمع من النظام المستبد، بُذِلت بعض الجهود للتعاون والحوار بين الأحزاب والحركات المعارضة في تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي. ولكن العديد من هذه المحاولات لم تدم طويلاً. وكانت هيئة ١٨ أكتوبر التي تشكلت في العام ٢٠٠٥ من بين محاولات التعاون بين الشخصيات المعارضة وبين الأحزاب اليسارية والإسلاميين؛ يمثلهم حزب النهضة.

أصبح عددٌ كبير من هذه الشخصيات المعارضة من الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة الانتقالية بعد ثورة ٢٠١٠-٢٠١١ وفي الحوار الوطني لعام ٢٠١٣، واستمرت صراعاتهم الشخصية ونزاعاتهم وبالتالي انعدام الثقة بينهم في لعب دورٍ في تفاقم الأزمة السياسية في عام ٢٠١٣ كما سيرد وصفه في الفصل الثالث. ولبيان كيف أصبحت المعارضة القديمة من الجهات الفاعلة السياسية الحاسمة بعد الثورة، نستعرض بعضاً من شخصياتها فيما يلي ونشير إليهم على مدار التقرير.

مصطفى بن جعفر: في عام ١٩٧٨، انضم إلى المجموعة التي أنشأت حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والذي أصبح أقوى أحزاب المعارضة حين استولى بن علي على السلطة سنة ١٩٨٧. وفي عام ١٩٩٤ غادر بن جعفر حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وشكّل حزب التكتل (التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات<sup>(٢)</sup>)، وهو حزب اشتراكي ديمقراطي كان له موقف حاسم تجاه النظام. وقد اكتسب الحزب الصفة القانونية في العام ٢٠٠٢، الفترة التي سبقت انتخابات عام ٢٠٠٤. قدّم بن جعفر نفسه كمرشّح في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩، ولكن ترشحه رُفِضَ من قِبل المجلس الدستوري الذي يسيطر عليه النظام. وبعد الثورة، انضم التكتل إلى الحكومة في أعقاب انتخابات عام ٢٠١١ وعُيّن بن جعفر رئيساً للمجلس الوطني التأسيسي.

المنصف المرزوقي: المرزوقي ناشطٌ في مجال حقوق الإنسان وكان رئيساً للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في الفترة ١٩٨٩ إلى ١٩٩٤. وفي عام ٢٠٠١ أطلق حزب المؤتمر من أجل الجمهورية (Congrès pour la République). ونظراً لتحديه النظام فقد أُلقي القبض عليه وصدرت بحقه أحكامٌ قضائية عدة مرات - وسُجِنَ لمدة أربعة أشهر، وفي عام ٢٠٠٢ نُفي إلى فرنسا. وأنظم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية إلى الحكومة في أعقاب انتخابات عام ٢٠١١، وعُيّن المرزوقي رئيساً للجمهورية.

أحمد نجيب الشبابي: في عام ١٩٨٣، أسّس نجيب الشبابي الحزب الديمقراطي التقدمي (Parti Démocrate Progressiste) وهو حزب يساري اكتسب الصفة القانونية في عام ١٩٨٨. وفي عام ٢٠٠٦، تنازل عن منصب الأمين العام للحزب إلى مايا جريبي. وفي عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ ترشّح للانتخابات الرئاسية. ولكنه واجه نفس الاعتراض الذي واجهه بن جعفر من المجلس الدستوري، والذي غيّر القانون في عام ٢٠٠٨ مُشترطاً أن يكون المرشح قد ترأّس الحزب لمدة عامين على الأقل.

كان الحزب الديمقراطي التقدمي، وعلى وجه الخصوص أحمد نجيب الشابي، وحزب النهضة في طليعة المبادرة، ولكن شخصيات مُعارضة بارزة أخرى مثل خميس الشماري أحد قياديي الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وحمة الهمامي (حزب العمال الشيوعي التونسي) ومختار اليحياوي (قاضي، مناصر للإسلاميين) ولطفي حجي (صحفي، مناصر للإسلاميين) وسمير ديلو (محامي، ومن زعماء حركة النهضة) وعباشي الهمامي (محامي مستقل (مناصر للييسار) وعبد الرؤوف العيادي (محامي، المؤتمر من أجل الجمهورية، عروبي ومقرّب من الإسلاميين) ومحمد النوري (ذو توجه إسلامي) كانت من بين الشخصيات التي قادت المبادرة. كان المنصف المرزوقي غائبًا تمامًا عن المبادرة. كان لدى التحالف مطالب تخص حقوق الإنسان كقاعدة مُشتركة، وطالب بحرية التنظيم السياسي والجمعي، وحرية التعبير، والعفو العام عن مسجون الرأى. وتناولت الحوارات، التي جرت في صورة اجتماعات سرية خوفًا من بطش النظام، قضايا المساواة بين الجنسين، وحرية الاعتقاد، والفصل بين الدولة والدين كما كانت هناك محادثات عن محتوى الدستور الجديد<sup>١١</sup>. ويروي عامر العريض، من حزب النهضة قائلًا: 'كانت الذروة في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ حين أصدرت جميع قوى المعارضة بيانًا يحتوي على وجهات نظري بشأن النظام وعلى أطروحات سياسية. وقد جمع هذا شمل المعارضة. كما شكّل خلفية هامة حين تم التخلص من بن علي<sup>١٢</sup>.

كان الحزب الديمقراطي التقدمي، وعلى وجه الخصوص أحمد نجيب الشابي، وحزب النهضة في طليعة المبادرة، ولكن شخصيات مُعارضة بارزة أخرى مثل خميس الشماري أحد قياديي الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وحمة الهمامي (حزب العمال الشيوعي التونسي) ومختار اليحياوي (قاضي، مناصر للإسلاميين) ولطفي حجي (صحفي، مناصر للإسلاميين) وسمير ديلو (محامي، ومن زعماء حركة النهضة) وعباشي الهمامي (محامي مستقل (مناصر للييسار) وعبد الرؤوف العيادي (محامي، المؤتمر من أجل الجمهورية، عروبي ومقرّب من الإسلاميين) ومحمد النوري (ذو توجه إسلامي) كانت من بين الشخصيات التي قادت المبادرة. كان المنصف المرزوقي غائبًا تمامًا عن المبادرة. كان لدى التحالف مطالب تخص حقوق الإنسان كقاعدة مُشتركة، وطالب بحرية التنظيم السياسي والجمعي، وحرية التعبير، والعفو العام عن مسجون الرأى. وتناولت الحوارات، التي جرت في صورة اجتماعات سرية خوفًا من بطش النظام، قضايا المساواة بين الجنسين، وحرية الاعتقاد، والفصل بين الدولة والدين كما كانت هناك محادثات عن محتوى الدستور الجديد<sup>١١</sup>. ويروي عامر العريض، من حزب النهضة قائلًا: 'كانت الذروة في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ حين أصدرت جميع قوى المعارضة بيانًا يحتوي على وجهات نظري بشأن النظام وعلى أطروحات سياسية. وقد جمع هذا شمل المعارضة. كما شكّل خلفية هامة حين تم التخلص من بن علي<sup>١٢</sup>.

٣.١.٢ الاتحاد العام التونسي للشغل  
لم يكن مشهد المعارضة في تونس يتألف من الأحزاب السياسية اليسارية المعارضة لحزب النهضة الإسلامي فحسب. فقد كانت النقابة العمالية وهي الاتحاد العام التونسي للشغل (Union Générale Tunisienne du Travail) تمثل الضلع الثالث من مثلث المعارضة.

وبفضل أعضائه البالغ عددهم ٧٥٠,٠٠٠ عضو (٢٠١٥)، فإنّ الاتحاد العام التونسي للشغل يعدّ أكبر وأهم قوة من قوى النقابات العمالية على الإطلاق، وكان لفترة طويلة القوة الوحيدة. تأسّس الاتحاد العام التونسي للشغل في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦، وكان بمثابة حجر زاوية في حركة الاستقلال الوطني وبالتالي فقد شارك في الشؤون السياسية والوطنية منذ ذلك الحين. وعلى هذا النحو، كان الاتحاد العام التونسي للشغل منذ البداية أكثر من مجرد نقابة بالمعنى التقليدي.

وقد اتسم بوجود مستويين قائمين معًا: أحدهما هو المستوى الذي اندمج فيه الاتحاد العام التونسي للشغل مع دولة الحزب الواحد وبالتالي خضع لسلطة الدولة ونظامي الرئيس بورقيبة والرئيس بن علي. ويُشار إلى هذا المستوى غالبًا باسم 'بيروقراطية الاتحاد'. أما المستوى الثاني فقد برز في أوقات الأزمة وأصبح غالبًا على أقسام معينة من الاتحاد العام التونسي للشغل بالإضافة إلى المكاتب المحلية. وعلى هذا المستوى، تولى الاتحاد العام التونسي للشغل زمام القيادة في معارضة النظامين.

وحين أدرك النظام التحالف القوي بين الإسلاميين والمعارضة اليسارية والمنظمات غير الحكومية قام بفض التحالف من خلال بدء المحادثات بين النظام وحزب النهضة. وبعد ٥ سنوات من الحوار الناجح، انتهت الهيئة في عام ٢٠٠٩، وكان السبب الأساسي في ذلك هو الفشل في إيجاد مقاربة مشتركة تجاه الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أجريت في ذلك العام. رفض كل من حزب النهضة وحزب العمال الشيوعي التونسي المشاركة في الانتخابات، في حين قرر الحزب الديمقراطي التقدمي والتكتل تقديم مرشحين

١١ وقد صدر بيانان هامان: تونس، ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٧، إعلان حول حرية الرأى والاعتقاد، وتونس، ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، إعلان حول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين [http://nachaz.org/blog/doc-1-brochure-du-collectif-du-18-octobre-pour-les-droits-et-les-libertes/#\\_Toc439340002](http://nachaz.org/blog/doc-1-brochure-du-collectif-du-18-octobre-pour-les-droits-et-les-libertes/#_Toc439340002)

وقد نُشر البيانان باللغتين الفرنسية والعربية في: Notre voie vers la démocratie 2010 Collectif 18 octobre pour les droits & les libertés en Tunisie (لا يوجد ناشر).

١٢ مقابلة مع عامر العريض، رئيس المكتب السياسي وأحد الممثلين في الحوار الوطني، النهضة، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦. كان عامر العريض ممثلًا لحزب النهضة في الهيئة وذلك من منفاه.

١٣ Collectif 18 octobre pour les droits & les libertés en Tunisie 2010. Notre voie vers la démocratie (لا يوجد ناشر).

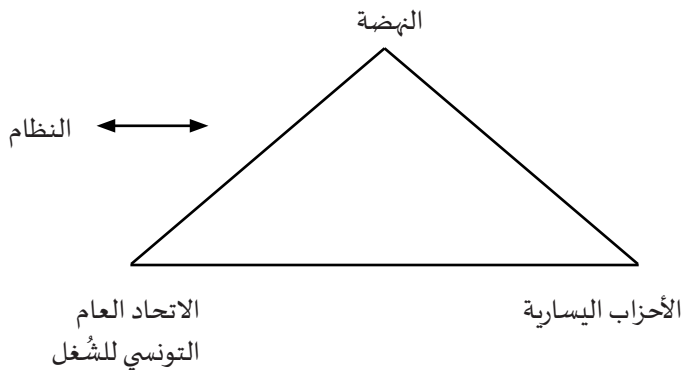
١٤ مقابلة مع عباشي الهمامي عن طريق الهاتف، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦.

ومع ذلك، لم يقتصر الأمر على معارضتهم لبعضهم البعض ويتنافسوا على دعم نفس المجموعات الصغيرة داخل المجتمع التونسي فحسب، بل إنهم أيضاً حُشِرُوا كلٌّ في زاويته من قِبَل النظام - سواء نظام بورقيبة أو بن علي - اللذان دأبا على استغلال المنازعات لتأليب الثلاثة ضد بعضهم البعض وبذلك إضعافهم كمعارضين.

وتعقدت الصورة أكثر حين بدأ النظام أيضاً في ملاحقة المجتمع المدني مما حَصَرَ الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في زواياها أيضاً حيث صارت - بالمعنى الحرفي للكلمة في بعض الأحيان - من أجل البقاء وبالتالي لم تكن تمتلك القوة لإنشاء تحالفات قوية مع قوى المعارضة الأخرى. وظلت العلاقات بين قوى المعارضة وظروفها متوترة وصعبة على مدار التسعينات والألفيات وكذلك - بعد الثورة الشعبية في ٢٠١٠-٢٠١١ كما سوف نشرحه في الفصل التالي.

وقد زادت شعبية الاتحاد العام التونسي للشُّغل في السبعينات. ففي هذه الفترة، بدا واضحاً أن السياسة الاشتراكية لنظام بورقيبة خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٠ قد فشلت. وقد ترك هذا فراغاً أيديولوجياً لدى التونسيين ملأه جزئياً راشد الغنوشي وحركته الإسلامية حديثة التأسيس. ولكنه ترك أيضاً فراغاً ليمأه الاتحاد العام التونسي للشُّغل. وبالتالي، أصبح كل من الاتحاد العام التونسي للشُّغل وحزب النهضة في هذه السنوات متنافسين نظراً لأنهما كانا يتنافسان لكسب الدعم من نفس المجموعات الاجتماعية - السكان محدودي الدخل والعُمال وعلى تمثيل هذه المجموعات.

وبنهاية السبعينيات، اندلعت الإضرابات الشعبية والإضرابات في أنحاء البلاد. ودعمت المكاتب المحلية للاتحاد العام التونسي للشُّغل - وهي المستوى الثاني من الاتحاد - هذه الإضرابات، وقرر الاتحاد في كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ أن يدعو إلى إضراب عام للضغط على الحكومة لتغيير توجهها السياسي والاقتصادي. كان الجيش معتاداً على مواجهة المتظاهرين، وقد أُلقي القبض على المئات وصدرت أحكام في حقهم. ويعرف هذا الحدث في التاريخ التونسي باسم 'الخميس الأسود' (Jeudi Noir) نظراً لنتيجته العنيفة. ومع ذلك، أكسب الإضراب العام والإجراءات التي اتخذها الاتحاد العام التونسي للشُّغل شعبية واسعة ودعماً للاتحاد امتد حتى وقت متأخر من الثمانينيات، وأكد موقفه كمنافس قوي للنظام وممثل لنطاق عريض من السكان. ويمكن توضيح الموقف المعارض للجهات الفاعلة في المعارضة بتمثل.





### ٣. بيئة النزاع: الأزمة الوطنية التي أفضت إلى الجمود السياسي في عام ٢٠١٣

#### ١.٣ ٢٠١١ من اعتصامات القصبية إلى لجنة الإصلاح السياسي

فوجئت أحزاب المعارضة السياسية والمنظمات غير الحكومية الكبرى باندلاع الثورة الشعبية في ٢٠١٠-٢٠١١ دون أن تكون مستعدة لذلك. ولم يتدخل المستوى المركزي في الاتحاد العام التونسي للشغل 'بيروقراطية الاتحاد' إلا في مرحلة لاحقة، كمنظّم للمظاهرات (Allal ٢٠١١ Chomiak and Entelis ٢٠١٠).<sup>١٥</sup> وبدلاً من ذلك، فقد نشأ في الأشهر الأولى بعد خلع بن علي ما يمكن النظر إليه باعتباره حواراً وطنياً أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً بكثير.

وعلى المستوى السياسي، عُيّن محمد الغنوشي رئيساً للوزراء وتولى فؤاد المبرع منصب الرئيس. كان الغنوشي قد تولى منصب رئيس الوزراء في ظل حكم بن علي حتى عام ١٩٩٩، وكان المبرع قد تولى منصبه كرئيس للغرفة الثانية من البرلمان (مجلس الشيوخ) منذ عام ١٩٩٧. ومع أنّ الغنوشي قد شكل حكومة وحدة وطنية تضمنت أعضاء من أحزاب المعارضة السابقة، ومن بينهم نجيب الشابي<sup>١٦</sup>، وممثلين عن المجتمع المدني، إلا أن الشعور العام بين التونسيين كان بأن النظام القديم لا يزال في السلطة<sup>١٧</sup>.

في أعقاب المشاركة الشعبية التي ميّزت الثورة، استمرت منظمات المجتمع المدني الجديدة والقديمة ونشطاء وسائل التواصل الاجتماعي والشباب الثوري في هذه الدينامية وأطلقوا فكرة احتلال ساحة مقر الحكومة في وسط تونس - والمعروفة باسم القصبية وكرمز للسلطة السياسية للمطالبة بمزيد من الإصلاحات والتغيير. وقد تم تداول المقترح وبخاصة في أوساط الشباب، مما أطلق موجة من التضامن في شتى أنحاء البلاد. ويتذكر ناشط شاب من بوزيان قائلاً: 'شعرنا بالخطر من أن ينعكس مسار الثورة. ولهذا السبب خرجنا بفكرة احتلال القصبية، وهي رمز للسلطة السياسية'.<sup>١٨</sup> وصلت قافلة من الشباب التونسي من المناطق النائية في تونس إلى العاصمة التونسية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وهو ما صار يعرف بالاعتصام الأول في ميدان القصبية (القصبية ١).

نظراً للطبيعة القمعية القاسية لنظام بن علي الاستبدادي، كانت ثورة الشعب التونسي تمثل عملاً شجاعاً للغاية حين وقف الشعب بوجه النظام في احتجاجات شعبية بدأت يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في مدينة سيدي بوزيد الصغيرة في المناطق الداخلية من البلاد. وكما هو الحال في الحوار الوطني الذي أجري في عام ٢٠١٣، لم يكن هناك شيء مُخطّط أو مُصمّم له في الثورة. كان حشد المظاهرات نتاجاً لجهات فاعلة جديدة وناشئة. وأمام ذهول التونسيين وبقي دول العالم، غادر الرئيس بن علي وأسرته البلاد في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى المنفى في المملكة العربية السعودية.

وقد بعثت الثورة التونسية وأسلوب التعامل مع عملية الانتقال التي تلتها، التفاؤل والأمل في بلدان عربية أخرى في تحقيق الحرية والديمقراطية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أجرت تونس انتخابات شهدت لها جميع الجهات الفاعلة الدولية بالحرية والنزاهة والشفافية.

ولكن كان هنالك أزمة تلوح في الأفق داخل المجال السياسي، وبينما أخذت التوترات تتصاعد شهراً بعد شهر وتوسعت لتشمل المزيد والمزيد من الجهات الفاعلة من خارج المجال السياسي أيضاً حتى وصلت أخيراً إلى ذروتها في تموز/يوليو ٢٠١٣ لتفضي إلى الانهيار التام للعملية الانتقالية.

يتناول هذا الفصل الأسئلة المتعلقة بأسباب النزاع والتي أدت إلى وصول عملية الانتقال السياسي إلى طريق مسدود في تموز/يوليو ٢٠١٣. واستناداً إلى الفصل السابق، يجري استعراض الشخصيات البارزة في الأزمة من منظور تاريخي. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الفصل توصيفاً لبعض الأزمات الإقليمية والوطنية الجديدة التي حصلت بالتوازي مع الأزمة السياسية التونسية حيث أثرت السابقة على اللاحقة.

١٥ ولكن الفرع المحلي من الاتحاد العام التونسي للشغل كان حاضراً منذ البداية.

١٦ كان نجيب الشابي وزيراً للتنمية الجهوية والمالية حتى ٧ آذار/مارس ٢٠١١، حين قرر مغادرة الحكومة.

١٧ [http://www.economist.com/blogs/newsbook/2011/01/new\\_government\\_tunisia](http://www.economist.com/blogs/newsbook/2011/01/new_government_tunisia) تم الاطلاع عليه آخر مرة في 10 كانون الثاني/يناير 2017.

١٨ <https://nawaat.org/portail/2015/02/09/four-years-after-the-kasbah-sit-ins-taking-stock-of-a-revolutionary-mission-confiscated/>

حشد القصبية ١ الشعب ومناضلي المعارضة والاتحاد العام التونسي للشغل ونقابة المحامين التونسيين ضد حكومة الغنوشي. وأصبحت الضغوط التي مورست عاملاً رئيسياً أدى إلى التعديل الوزاري في مجلس الوزراء أعلنه الغنوشي في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ولكن الخلافات دبّت بين الساسة والنشطاء اليساريين وبين حزب النهضة ومنعهم من تشكيل لجنة للتفاوض مع رئيس الوزراء الغنوشي.

إلا أن التعديل الوزاري للحكومة المؤقتة أبقى على العديد من الوزراء والبيروقراطيين من نظام بن علي في السلطة واستمر الضغط الشعبي كما استمرت الضغوط من المنظمات غير الحكومية والاتحاد العام التونسي للشغل والأحزاب اليسارية. وفي ٢٤ شباط/فبراير انطلقت مظاهرة حاشدة أخرى في منطقة القصبية، ضمت ٣٠٠,٠٠٠ شخص وأصبحت تُعرف باسم القصبية ٢. ودعا المتظاهرون إلى إعادة تشكيل النظام الدستوري الحالي وصياغة دستور جديد من قبل مجلس وطني يتألف من أعضاء منتخبين في انتخابات حرة ونزيهة. ونتيجة لذلك، استقال الغنوشي ووزراء الحزب الحاكم السابق (التجمع الدستوري الديمقراطي) في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١١.

وتلت مظاهرات القصبية مظاهرات أخرى في آذار/مارس ٢٠١١: القصبية ٣ واعتصام باردو من قبل المتظاهرين المدفوعين بدوافع مدنية وسياسية واحتجاجات الشوارع.

بدأت الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة المؤسسية في فهم الحاجة لإعادة تنظيم نفسها إذا ما أرادت التأثير على العملية الجارية. ونتيجة للمظاهرات ولعمل الجهات الفاعلة السياسية أنشئت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي برئاسة عياض بن عاشور، وهو باحث أكاديمي قدير في مجال القانون والإسلام،<sup>١٩</sup> وذلك بهدف تنظيم انتخابات مجلس تأسيسي يضطلع بمهمة أساسية تتمثل في صياغة دستور جديد وفقاً للمرسوم رقم ٢٠١١/٣٥. وقد تألفت الهيئة من مجموعة خبراء مسؤولين عن صياغة النص ونحو ١٥٠ من السياسيين والشخصيات البارزة وممثلي منظمات المجتمع المدني والباحثين ومسؤولين سابقين في الحكومة وممثلي النقابات العمالية.

غير أن المرسوم رقم ٢٠١١/٣٥ بشأن انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لم يتضمن نصاً لتحديد الفترة الزمنية لولايته وهو ما أشار إليه بالفعل في عام ٢٠١١ النشطاء السياسيون والمجتمع المدني ومناصرو الديمقراطية باعتباره يمثل مشكلة. وكرد فعل على هذه الدعوة، دعا بن عاشور، رئيس الهيئة العليا ١٢ من الأحزاب السياسية الرئيسية إلى إبرام اتفاق شرف على ألا تزيد فترة عمل المجلس الوطني التأسيسي عن ١٢ شهراً. وقد قبلت كافة الأحزاب الكبرى الاتفاق فيما عدا حزب المؤتمر من أجل الجمهورية. وسوف تُنبت مسألة ولاية المجلس الوطني التأسيسي أنها نقطة خلاف رئيسية في مرحلة لاحقة وأحد القضايا الرئيسية في الحوار الوطني.

وفي حين أدى إنشاء الهيئة العليا إلى الدفع بالإسلاميين/حزب النهضة وبسياسي الجناح اليساري المتطرف لتوحيد الجهود والعمل معاً على مستوى سياسي عالٍ مماثل للتعاون الذي تم في الهيئة العليا لـ ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥، إلا أن الخلافات والنزاعات على المستوى المحلي كانت واضحة بين اليساريين والإسلاميين. ولكن حين بدأ الاستعداد للانتخابات، تصاعد من جديد الصراع 'الأزلي' بين اليساريين والإسلاميين مع تركيز الأحزاب على تقوية مواقفها استعداداً للانتخابات المقبلة. ويتذكر بن جعفر أن الأزمة حدثت بعد رحيل بن علي مباشرة، حيث كان الجميع يتنازعون على السلطة وبخاصة من خلال الانتخابات، وأيضاً أثناء الحكومات التي ترأسها محمد الغنوشي. ومن الطبيعي الدخول في هذه المنافسة، وأنا لست ضدها، ولكن الهدف الرئيسي كان بناء ديمقراطية جديدة، لذلك فإن الثورة كانت هبة من الله. ولكن، بدلاً من محاولة بناء ديمقراطية جديدة، كان هناك نزاع على السلطة. ولسوء الحظ، كان تركيز الساسة مُنصباً على السلطة. وقد دعا البعض إلى إجراء انتخابات فورية وفقاً للدستور القديم<sup>٢٠</sup>.

١٩ أنشئت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ عن طريق دمج مجلس الدفاع عن الثورة (Conseil de défense de la révolution) واللجنة العليا للإصلاح السياسي

٢٠ مقابلة مع مصطفى بن جعفر، رئيس المجلس التأسيسي في وقت الحوار الوطني، التكتل، تونس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.



يُعدّ انطلاق الهيئة العليا علامةً على انتصار القصة ١ و ٢ وعلى نهايتهما في الوقت ذاته، وكذلك نهاية المشاركة الشعبية في العملية الانتقالية. ومنذ هذه اللحظة، 'اُخْتُطِفَ' الحوار والسياسة وتولت أمرهما 'الجهات الفاعلة القديمة' داخل السياسات الحزبية والمجتمع المدني على المستوى السياسي النخبوي وبدعم من الجهات المانحة الخارجية (انظر ٤.٦).<sup>٢١</sup>

### ٢.٣ الانتخابات والمنازعات بشأن حكومة الوحدة

بعد عدة تأجيلات، أُجريت الانتخابات في نهاية الأمر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بمزيد من الدعم والاهتمام والمراقبة من قبل المجتمع الدولي واعتبرت حجر الزاوية لديمقراطية ناشئة.

وقد فاز حزب النهضة فوزًا أكبر من المتوقع وحصل على ٨٩ من بين مقاعد المجلس الوطني التأسيسي<sup>٢٢</sup> البالغ عددها ٢١٧ مقعدًا. وفي حين أكد حزب النهضة مرارًا وتكرارًا أثناء الحملة الانتخابية على أنه سوف يبحث عن التحالفات ويسعى للحوار والوحدة بعد الانتخابات مع جميع الأحزاب التي تريد الدخول في الحوار والوحدة، إلا أن جميع الأحزاب اليسارية أعلنت معارضتها لفكرة التحالف مع حزب النهضة. وأدت الانقسامات بين الأحزاب العلمانية واليسارية إلى تفتيت أصواتها الانتخابية، مما أدى إلى عدم حصول أي حزب على أكثر من ٨٪ من الأصوات، وكان كلٌّ من حزبي المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل من بين الأحزاب التي استبعدت علنًا أي تحالف مع النهضة قبل الانتخابات. ولكن، حين اتضح أن الأحزاب العلمانية والسياسية حصلت على نتائج متدنية للغاية في الانتخابات وأنها لن تستطيع تشكيل حكومة بمفردها، اتحد حزبا المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل مع حزب النهضة في تحالف مكون من ثلاثة أحزاب - أطلق عليه اسم 'الترويكا'. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ نالت الحكومة الجديدة الثقة. وعيّن حمادي الجبالي الأمين العام لحزب النهضة، رئيسًا للحكومة، والمنصف المرزوقي (المؤتمر من أجل الجمهورية) رئيسًا للجمهورية وبن جعفر (التكتل) رئيسًا للمجلس الوطني التأسيسي (ANC).

وجاءت حقيقة أن حزب النهضة همّش جميع الأحزاب السياسية الأخرى بمثابة صدمة للكثيرين، لا سيّما الساسة اليساريون والعلمانيون، وأجج تشكيل الحكومة غضب اليساريين الذين نأوا بأنفسهم عن حزب النهضة. وفي اليوم التالي للموافقة على الحكومة، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أثارت التعيينات الإحباط والعداء وبخاصة من جانب الحزب الديمقراطي التقدمي. وقد أصبحت زعيمة الحزب، مايا جريبي، على الفور زعيمة المعارضة في المجلس الوطني التأسيسي بحكم الأمر الواقع. واتهم معسكر اليسار بن جعفر والمرزوقي بالخيانة، وقابل الاثنان هذه الانتقادات بزعم أنهما انضموا إلى الترويكا للتخفيف من هيمنة حزب النهضة. وفيما بعد، زعما أن تعاونهما (وليس تحالفهما، وفقًا لما أكّدها) مع حزب النهضة يبين أن العلمانيين يمكنهم العمل، بل وممارسة الحكم مع الإسلاميين.

### ٣.٣ تصاعد الخلافات: ضغط اليسار والعلمانيين على الترويكا

اعتمد المجلس الوطني التأسيسي بسرعة مرسومًا اعتبر بمثابة الدستور الصغير<sup>٢٣</sup>، والذي يُنظّم عمل الحكومة حتى صياغة دستور جديد. وحين تم التصديق على الدستور الصغير من قبل المجلس الوطني التأسيسي رفضت الأغلبية الاتفاق على حد زمني مدته ١٢ شهرًا.

كانت فترة المجلس الوطني التأسيسي ونطاقها محلّ طعنٍ من قبل أحزاب المعارضة منذ البداية. ولم يذكر مشروع القانون الذي ينظّم السلطات العامة تحت حكم المجلس الوطني التأسيسي فترة العام الواحد<sup>٢٤</sup> التي نصّ عليها المرسوم رقم ١٠٨٦-٢٠١١ الصادر في ٣ آب/أغسطس ٢٠١١، والمتعلق بتنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. وقد طلب المعتصمون والأحزاب السياسية، حتى تلك الممثّلة في المجلس الوطني التأسيسي، من الترويكا احترام الالتزام الذي قطعته جميع الجهات الفاعلة السياسية على نفسها بالآ تجاوز فترة المجلس الوطني التأسيسي عامًا واحدًا. ولكن حزب النهضة رأى أن التزام العام الواحد ليس أكثر من التزام أخلاقي. استمرت فترة ولاية المجلس الوطني التأسيسي في كونها موضع جدل حتى صيف عام ٢٠١٣ حيث مثلت هذه النقطة أحد مطالب معارضي الترويكا والراغبين في تنجيمها وأحد القضايا الرئيسية في الحوار الوطني.

٢١ للاطلاع على مناقشة نقدية للفهم العام للجهات الفاعلة من المجتمع المدني في تونس والدعم الخارجي لها، انظر هالة يوسفى 2017. «Orient» "Faut-il encenser la "société civile" en Tunisie?", Orient, January 24. [orientxxi.info/magazine/faut-il-encenser-la-societe-civile-en-tunisie](http://orientxxi.info/magazine/faut-il-encenser-la-societe-civile-en-tunisie), 1673.

٢٢ ANC هي الحروف الأولى من الاسم باللغة الفرنسية وهو Assemblée Nationale Constituante.

٢٣ "الدستور الصغير" متاح من خلال الرابط [www.legislation.tn/sites/default/files/constitution/Pdf/loi2011\\_6fr1.pdf](http://www.legislation.tn/sites/default/files/constitution/Pdf/loi2011_6fr1.pdf). (تم الاطلاع عليه آخر مرة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

٢٤ [http://www.constitutionnet.org/files/petite\\_constitution.pdf](http://www.constitutionnet.org/files/petite_constitution.pdf).

ولكن، أولاً، أدى هذا النقاش الداخلي إلى عدة أشهر من التأخير في صياغة الدستور، وثانياً، عزّز انعدام الثقة من جانب الساسة اليساريين والعلمانيين والنخبة. وبوجه خاص، نظر أولئك الذين شاركوا في الهيئة إلى النقاش الداخلي في حزب النهضة كعرض مسرحي، وأشاروا إلى حقيقة أن قضايا دور الإسلام في الدستور والمساواة بين الجنسين كان قد سبق الاتفاق عليها في أثناء حوار الهيئة وتم التعبير عنها بوضوح في البيانات الصادرة في ٢٠٠٨. وألقوا باللوم على حزب النهضة لاستخدامه النقاش في تعزيز صورته كمناصر للديمقراطية في حين كانت الحركات الإسلامية واقعة تحت مزيد من الضغوط بسبب تصاعد تنظيم الدولة الإسلامية وازدياد الإرهاب في أوروبا. وقد خاب أمل الجهات الفاعلة من الهيئة في حزب النهضة وأصبحت مناقشات عام ٢٠١٢ حول دور الشريعة جزءاً من انعدام الثقة المتنامي بين الجناح اليساري/العلمانيين وبين النهضة.

### ٤.٣ انطلاق نداء تونس

في ربيع عام ٢٠١٢ تصاعدت جدّة الانقسام بين حزب النهضة وبين اليساريين/العلمانيين ولم يزد انطلاق حزب نداء تونس في حزيران/يونيو ٢٠١٢ إلا سوءاً. أنشئ الحزب من قبل مجموعة أساسية من الأشخاص الذين كانوا من الشخصيات البارزة والمثقفين في أثناء حكم كل من نظامي بن علي وبورقيبة. كان رئيس الحزب هو الباجي قائد السبسي، والذي كان قد تسلّم عدة حقائب وزارية أثناء حكم بورقيبة وكان رئيساً للوزراء في الحكومة المؤقتة بعد الغنوشي وفي ظل رئاسة فؤاد المبرع حتى إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

وقد جمع حزب نداء تونس بين ممثلي البرجوازية، وكبار الزعماء ورجال الأعمال وزعماء من حزب النظام السابق 'التجمع الدستوري الديمقراطي'. ولذلك اعتبر الكثيرون الحزب الجديد بمثابة إعادة تدوير لنظام بن علي. ولكن، انضم إلى الحزب أيضاً شخصيات من المنظمات غير الحكومية المعارضة السابقة وبعض أحزاب الوسط واليمين والذين استطاعوا الاتفاق على قضية واحدة: موازنة سلطة حزب النهضة.

وهناك نقطة ثانية حظيت بقدر كبير من النقاش وأسهمت في زيادة انعدام الثقة بين حزب النهضة واليسار والعلمانيين وهي موضوع الشريعة في الدستور الجديد والحقوق الدستورية والقانونية للنساء. في الفترة التي سبقت الانتخابات، كان حزب النهضة قد أكد مراراً وتكراراً على أنه لن يفرض الحجاب على النساء أو يحظر شرب الخمر أو دفع الفائدة. ولكن، عند بدء صياغة الدستور دعت الأصوات المحافظة سواء داخل حزب النهضة أو خارجه إلى تضمين إشارة صريحة إلى الإسلام كمصدر رئيسي للتشريع. وفي الوقت ذاته، كانت الجماعات الجهادية والسلفية العنيفة الجديدة أخذة في التصاعد في تونس ونظمت مظاهرات. ولم يضع حزب النهضة مسافة واضحة بينه وبين المطالب السلفية العنيفة والمحافظة لجعل الإسلام مصدراً للتشريع، وحضر زعماء حزب النهضة للقاءات الجماهيرية للسلفيين وعبروا عن دعمهم لهم في خطبهم. وقد خلق هذا مناخاً من انعدام الثقة وبدا من وجهة نظر المعارضة تأكيداً على أنّ حزب النهضة كان يتكلم بلسانين: فهو لن يفي بوعوده الانتخابية بمجرد وصوله إلى السلطة بل سوف يستخدم سلطاته لفرض دولة إسلامية. ومن جانبه دافع حزب النهضة عن مشاركته للجماعات السلفية بقوله إنّ التطرف لا يمكن هزيمته إلا من خلال الشمول.

نوقشت مسألة الإشارات إلى الشريعة وتم التصويت عليها داخلياً في حزب النهضة حتى أعلن الحزب في النهاية علانية، في ظل اهتمام بالغ من الإعلام، أنه قرر ترك العبارة الأولى من الدستور السابق دون تغيير، والتي تنص على أن الإسلام هو دين الدولة التونسية. وقد كرر زعماء حزب النهضة تفسيرهم لذلك بأنهم أرادوا وحدة الشعب التونسي ولم يرغبوا في خلق انقسامات حول قضية دور الإسلام في الدستور.

### ٥.٣ تحالفات يسارية جديدة

وطبقاً للدراسات الاستقصائية، استطاع حزب نداء تونس أن يكسب دعم ٢٠٪ من التونسيين، مما أنشأ توازناً ثنائياً القطبية في المشهد السياسي، أصبح فيه حزبا النهضة ونداء تونس هما الحزبين الرئيسيين والمعارضين لبعضهما. ونتيجة لذلك، اجتمعت أحزاب الوسط واليسار والأفراد في تحالفات أدت إلى تحقيق التوازن بين الحزبين الرئيسيين كما أدت أيضاً إلى المزيد من الضغوط على الترويكا.

التحالف الأول كان الجمهوري، وهو حزب أُسس في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وكان بمثابة اندماج بين أحزاب الوسط والاشتراكيين الليبراليين<sup>٢٥</sup>. ومن بين هذه الأحزاب كان الحزب الديمقراطي التقدمي وكان نجيب الشابي ومايا جريبي من الشخصيات البارزة.

وبعد بضعة أشهر، في تموز/يوليو ٢٠١٢، غيّر حزب العمال الشيوعي التونسي تحت قيادة حمة الهمامي اسمه إلى 'حزب العمال' في محاولة منه لكسب دعم وأصوات العمال ولاسيما العدد المتزايد من التونسيين العاطلين عن العمل<sup>٢٦</sup>. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، دخل حزب العمال في تحالف ثنائي يُدعى الجبهة الشعبية (Front Populaire)، مع عدد من الأحزاب اليسارية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، وبعد انطلاق التحالف ببضعة أشهر، اغتيل الأمين العام للجبهة الشعبية، شكري بلعيد، خارج منزله في تونس. في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، انضم محمد براهي، الأمين العام لحزب صغير هو حزب الحركة الشعبية، إلى الجبهة الشعبية. ولسوء الحظ، اغتيل محمد براهي في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣ ما أدى إلى جمود سياسي كامل في العملية السياسية. وسوف ترم مناقشة الاغتيالات ووصول الأزمة السياسية إلى ذروتها بمزيد من التفصيل في القسم ٣.٦.

أنشئ تحالف ثالث في شباط/فبراير ٢٠١٣ وأطلق عليه اسم الاتحاد من أجل تونس والذي ضمّ نداء تونس متحالفاً مع الجمهوري وثلاثة أحزاب أخرى<sup>٢٧</sup> في تحالف انتخابي يهدف إلى تحدي سلطة النهضة في الانتخابات القادمة. وفي وقت لاحق، أعلن كلٌّ من الجمهوري ونداء تونس تركهما للتحالف، وأنهما سيخوضان الانتخابات عبر قوائم منفصلة.

أدى تعزيز الجناح اليساري - وهو الطيف العلماني من المشهد السياسي بالتحالفات في عام ٢٠١٣، مقترناً باغتيال شكري بلعيد الذي وقع في نفس وقت انطلاق التحالفات إلى الضغط على حكومة الترويكا وبالأخص على حزب النهضة وأضاف إلى تراكم الأزمة السياسية وتفاقمها.

### ٦.٣ ضغوط الاتحاد العام التونسي للشغل على الترويكا

في أعقاب الإطاحة بالرئيس بن علي، أجريت في الاتحاد العام التونسي للشغل عملية إصلاح داخلية جعلت من الاتحاد جهة فاعلة قوية للغاية بنهاية عام ٢٠١١.

أُهِمَّ الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، عبد السلام جراد، بأنه على صلة وثيقة بنظام بن علي وبالحكومة المؤقتة الأولى وأنه وقف إلى جوار النظام أثناء الثورة الشعبية في ٢٠١٠-٢٠١١.

وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ - وقبل بضعة أشهر من الانتخابات - عقد الاتحاد العام التونسي للشغل مؤتمره الثاني والعشرين. كان الاتحاد يقف على مفترق طرق وقد كان المؤتمر علامة على القطيعة مع الهيكل وطريقة العمل في السابق. وكانت التحدي مزدوجاً: القيام بالتحول اللازم للمواءمة مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجديد، وإنشاء هيكل ديناميكي وديمقراطي على مستوى المنظمة. وكان انتخاب مكتب تنفيذي جديد جزءاً هاماً من التحول نظراً لأن معظم أعضاء المكتب التنفيذي كانوا من الناحية التاريخية ينتمون إلى جناح اليسار من الاتحاد العام التونسي للشغل، والذي كان معارضاً لبيروقراطية الاتحاد، المُقرّبة من نظام بن علي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نصف المنتخبين لم يكن لديهم أي انتماء حزبي.

وقد عكس الأمين العام المنتخب حديثاً آنذاك حسين العباسي هذا التجديد في القيادة. فقد كان جزءاً من الأقلية في المكتب التنفيذي، وكان ينتمي إلى الفرع اليساري الديمقراطي من قيادة الاتحاد، ولم يدعم الحزب الشيوعي إلا في شبابه.

٢٥ وقد انضم إلى الجبهة الشعبية ١٢ حزبا. وكان من بين هذه الأحزاب أفاق تونس، والحزب الجمهوري والإرادة والكرامة وحركة بلادي والحزب الديمقراطي للعدالة الاجتماعية وبعض الأفراد المستقلين.

٢٦ [mag14.com/national/40-politique/742-tunisie--pourquoi-le-poct-devient-le-parti-des-travailleurs.html](http://mag14.com/national/40-politique/742-tunisie--pourquoi-le-poct-devient-le-parti-des-travailleurs.html)

٢٧ وكانت الأحزاب الثلاثة المتبقية هي المسار وحزب العمل الوطني الديمقراطي والحزب الاشتراكي.

### ٧.٣ الضغط من 'الشارع' على الترويكا

إلى جانب الضغوط التي مارسها الأحزاب السياسية والاتحاد العام التونسي للشغل، أصبح حزب النهضة والترويكا تحت ضغط متزايد من 'الشارع' - وبالتحديد من المظاهرات الشعبية التي زاد عددها وكانت شديدة التوتر بصفة خاصة في تونس العاصمة. وبعد الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ التي أوصلت حزب النهضة والترويكا إلى السلطة، كانت منظمة غير حكومية تُدعى 'دستورنا' قد دعت بالفعل إلى اعتصام خارج مقر المجلس الوطني التأسيسي في قصر باردول للاحتجاج على موضوعين رئيسيين: التصويت على حجب الثقة والتصويت على مواد الدستور. طالبت منظمة 'دستورنا' بأن يكون التصويت على حجب الثقة بالأغلبية المطلقة (٥٠+١٪) وبأن يتم التصويت على الدستور مادةً بأغلبية الثلثين. وقد حشد الاعتصام الذي استمر لمدة أسبوعين (١-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، مُختلف المعارضين لحزب النهضة. ووصل التوتر بين الترويكا وبين معارضها إلى ذروته حين هاجم مؤيدو حزب النهضة الاعتصام في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ولتهدئة الموقف، وافق حزب النهضة على إعادة صياغة النص بأخذ مطالب منظمات المجتمع المدني ونواب المجلس الوطني التأسيسي والخبراء في الاعتبار. وبالتالي، سيتم التصويت على الدستور مادةً مادةً وبالأغلبية المطلقة، ولكن أضيف شرط أن يتم التصويت على النص الكامل للدستور بأغلبية ثلثي المجلس الوطني التأسيسي.

ومنذ سقوط نظام بن علي شهد الاتحاد العام التونسي للشغل عددًا متزايدًا من مُطالبات الشركات وإنشاء اتحادات جديدة، وقد استُخدمت مطالبات الشركات الجديدة هذه بالطبع كأداة سياسية من قِبل الاتحاد العام التونسي للشغل في المفاوضات بشأن دوره كقوة هامة. واستخدم حشد الشركات لتثبيت نفوذ الاتحاد العام التونسي للشغل في اللعبة السياسية.

وقد تأجج التنافس السياسي التاريخي بين الاتحاد العام التونسي للشغل وبين حزب النهضة من جديد (انظر ٣.١.٢) وتجلّى من خلال التذبذب في المفاوضات بين الاتحاد العام التونسي للشغل وبين الترويكا، وضغط الاتحاد على الترويكا. كان هذا التذبذب، والذي قد يبدو غامضًا، هو نفس الاستراتيجية التي أتاحت لقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل الإبقاء على استقرار موقعه كجهة فاعلة سياسية في المشهد السياسي الذي كان يتسم بعدم الاستقرار من عدة أوجه<sup>٢٨</sup>.

وفي أعقاب 'اختطاف' القسبة ١ و ٢ والعملية السياسية من قِبل 'الجهات الفاعلة القديمة' أصبح الاتحاد العام التونسي للشغل الممثل الرئيسي لمطالب عامة السكان في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ونظم المظاهرات في شتى أنحاء البلاد. وكانت هذه المطالبات وسيلةً للضغط على الحكومة ووسيلة حشد لدعم المزيد من الجماهير للاتحاد العام التونسي للشغل في نفس الوقت. عززت جميع هذه العوامل - الإصلاح الداخلي للاتحاد العام التونسي للشغل وتقوية قيادته الجديدة، والتعبير عن مطالب الثورة، وبالتالي الدعم الواسع المتنامي - من دور الاتحاد في السياسة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت هذه العوامل للاتحاد في موضع الجهة الفاعلة الكبرى التي امتلكت في أثناء الحوار الوطني الذي جرى لاحقًا، الشرعية اللازمة والموقف الذي يمكنها سواء من الضغط على النهضة أو من الحصول على ثقة الحزب في لحظة كانت فيها تتعرض لضغوط هائلة من جوانب عدّة.

٢٨ انظر هالة يوسف ٢٠١٥. الفصل الخامس للحصول على تحليل شامل للعلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل وبين حزب النهضة بعد الثورة.

### ١.٨.٣ ليبيا: اللاجئون والأسلحة وصعود داعش (الدولة الإسلامية)

في أعقاب الاحتجاجات الشعبية في ليبيا المجاورة، والإطاحة بالعقيد القذافي، أصبحت ليبيا بلدًا بلا دولة. كانت تونس تتمتع بعلاقات قوية مع ليبيا لعدة قرون وقد أثار انهيار هذه الأخيرة على تونس بعدة طرق. في شباط/فبراير ٢٠١١، وبعد اندلاع المعارك المسلحة في ليبيا مباشرةً، وصل أكثر من ٤٠,٠٠٠ لبي في غضون عدة أيام، وعلى مدار الشهر اللاحق، لجأ أكثر من ٢ مليون لبي إلى تونس. وبوجه خاص، فقد ظهرت ثلاث مشكلات في أعقاب الثورة وكان لها أثرها على الأزمة السياسية التونسية. أولاً، ألقى أعضاء حلف الناتو الأسلحة من الجو إلى معارضي القذافي، دعمًا للمعارضة ضده، بعد أن بدأ حلف الناتو في آذار/مارس ٢٠١١ في قصف القذافي والمواقع الإستراتيجية. وبعد هزيمة القذافي كانت كميات هائلة من الأسلحة لا تزال موجودة في ليبيا وبدأ بعض هذه الأسلحة في التدفق إلى تونس.

ثانيًا، سيطرت داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) على مواقع في بعض أنحاء ليبيا وتوسعت في وجودها وسلطتها منذ عام ٢٠١١. وقد بدء التواصل مع الجماعات السلفية العنيفة الناشئة في تونس وتم تدريب السلفيين التونسيين في معسكرات داعش في ليبيا.

وأصبح تدفق الأسلحة من ليبيا مُتاحًا لهذه الجماعات السلفية العنيفة في تونس والتي بدأت في توجيه أسلحتها نحو القوات التونسية. وأصيب عشرات من ضباط الشرطة وأفراد الجيش أو قُتلوا بعد هجمات من قبَل هذه الجماعات العنيفة والمسلحة. وكان هذا وضعًا جديدًا تمامًا وغير مسبوق في تونس مما أصاب عامة الشعب التونسي بالصدمة، كما شوه سمعة تونس في الخارج، وانخفض تصنيف تونس في قوائم تصنيف الأعمال التجارية الدولية، وعانت السياحة - التي كانت ذات يوم تمثل جوهر الاقتصاد التونسي - من انخفاض في أعداد الزوار الأجانب للبلاد. كان رد فعل الترويكما ضد هذه الجماعات السلفية بطيئًا للغاية (انظر أدناه) وأدى هذا إلى انعدام الثقة وإلى انتقادات حادة للترويكما والنهضة من قبل مختلف الجماعات في المجتمع التونسي، مما أسهم في زعزعة استقرار العملية السياسية الانتقالية.

وخلال العام ٢٠١٢، واجهت الترويكما باستمرار ضغوطًا من الشارع. وفي آب/أغسطس، اندلعت الاحتجاجات كرد فعل على الصيغة الواردة في مسودة الدستور حول دور المرأة ووضعها في تونس. وبعد ذلك، أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل حُطّطه بالدخول في إضراب عام ولكن توصلت المفاوضات بين الاتحاد وبين الحكومة الى اتفاق حال دون ذلك. وكما نوقش أعلاه، كانت هذه إحدى المناسبات التي تصرّف فيها الاتحاد العام التونسي للشغل كجهة فاعلة سياسية تُمثل الشعب بصفة عامة وسخط 'الشارع' من الحكومة. وباغتتيال شكري بلعيد في شباط/فبراير التالي، ٢٠١٣ (انظر ١.٩.٣)، زادت أعداد المتظاهرين والاحتجاجات في الشوارع وارتفعت حدتها حتى وصلت إلى الذروة ومن ثم دخلت البلاد في مآزق سياسي في تموز/يوليو ٢٠١٣ في أعقاب اغتيال محمد براهي (انظر ٢.٣.٩).

### ٨.٣ الجهات الفاعلة والأحداث الإقليمية والعبارة للحدود الوطنية: اشتداد الأزمة الوطنية

*كنا نراقب المنطقة، ليبيا ومصر<sup>٢٩</sup>*

لا يقتصر وجود أسباب النزاع في تونس التي أدت إلى الجمود السياسي في تموز/يوليو ٢٠١٣ على المستوى الوطني فقط. في أعقاب الثورة الشعبية في تونس التي جرت في ٢٠١٠-٢٠١١ اندلعت احتجاجات مُشابهة في المنطقة العربية، وفي غضون سنوات قليلة، شهدت المنطقة تفككًا خطيرًا ونزاعات مسلحة وتحول ملايين البشر إلى لاجئين وتوسع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش إلى عدد كبير من البلدان. وقد تطور هذا التغيير بالتزامن مع عملية الانتقال في تونس وأثر على الأزمة التي كانت تتصاعد خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

كان للأحداث والتطورات الإقليمية تأثيراً شاملاً يصعب تناولها جميعاً في إطار ونطاق الدراسة الحالية، ولا يمكن كذلك الدخول في تفاصيل كل قضية على حدة. ولكي نصل إلى فهم أفضل لمدى تأثير الأحداث الإقليمية، نستعرض أهم القضايا فيما يلي.

٢٩ مقابلة مع محرز به العبيدي، النائبة الأولى لرئيس المجلس النيابي في وقت الحوار الوطني، حزب النهضة، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.



ومن بين الأسباب الأخرى حقيقة أن النهضة كانت في بادئ الأمر غير متيقنة من كيفية التعامل مع التحدي الناشئ من الجماعات السلفية. في المقام الأول، كان الحزب يدعم حق السلفيين في الوجود في تونس - نظراً لأن الحزب ذاته كان قد خبر القمع كجماعة إسلامية. كما دخل في حوار مع مختلف الجماعات السلفية وحاول أن يشملها في العملية السياسية الديمقراطية نظراً لإيمانه بأن الشمول هو أفضل الطرق لتجنب الأفعال المتطرفة والعنيفة، والتي قد تحدث إذا شعرت الجماعات السلفية بالإقصاء من المجتمع والسياسة<sup>٣٠</sup>. ولكن حزب النهضة، بتصرفه هذا، رفض لوقتٍ طويل الاعتراف بالعنف والتهديد الذي تُشكِّله الجماعات السلفية<sup>٣١</sup>.

وقد أدى هذا إلى انتقادات لازعة من الجناحين اليساري والعلماني. فقد خشي أن تُعاني تونس من هيمنة السلفيين، وأن يقف حزب النهضة في نهاية الأمر بجانب التيار السلفي، وأن يؤدي هذا إلى مزيد من انعدام الأمن في تونس. وقد بدأ أن حادّي الاغتيال السياسيين في شباط/فبراير وتموز/يوليو ٢٠١٣، بالإضافة إلى العديد من الهجمات على الأفراد والممتلكات وجميعها تدعم هذه المخاوف.

### ٣.٨.٣ مصر: الانقلاب العسكري وخوف الإسلاميين من الإطاحة بهم

تزامن اغتيال براهي في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣ مع الانقلاب العسكري في مصر في ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣، والذي أطاح بالحزب الإسلامي المصري، الإخوان المسلمون، من السلطة. كان لهذا الحدث تأثيرٌ مباشرٌ على العملية في تونس نظراً لأنه أثار مخاوف لدى النهضة من أن يتصاعد الموقف الحرج في تونس ويؤدي إلى إعادة زعماء الحزب وأعضائه إلى السجون كما حدث مع الإخوان المسلمين في مصر.

ثالثاً، نتيجة لكلٍ من تدفق الأسلحة وانتقال الشباب التونسي إلى ليبيا عبر الحدود للتدريب على استخدام الأسلحة، أُغلقت الحدود بين البلدين وتمت السيطرة عليها. ولكن هذا أوقف أيضاً التجارة غير المشروعة بين البلدين والتي كانت توفر للمناطق الفقيرة في تونس السلع اليومية بأسعار مناسبة لهم. لذا فقد أدى إغلاق الحدود إلى زيادة سوء الأوضاع المعيشية في المناطق الداخلية والجنوبية من تونس، وإلى عدم الرضا والاحتجاجات نتيجة فشل الترويك في التعامل مع المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تمثل المطالب الرئيسية للثورة، وهي ذات المناسبة التي أيد فيها الاتحاد العام التونسي للشغل المطالب الشعبية بالإصلاح وضغط على الترويك عن طريق تنظيم مظاهرات وإضرابات.

### ٢.٨.٣ صعود السلفية في تونس

أثرت التيارات الإسلامية العنيفة التي صعدت ليس في ليبيا وحدها وإنما في الشرق الأوسط بأسره، على تونس قبل الثورة. ومنذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في نيويورك، وإعلان الرئيس بوش 'الحرب على الإرهاب'، أصبح جيلٌ تونسي لم يعرف حزب النهضة قط منجذباً إلى المقاومة العراقية والأفغانية ضد الولايات المتحدة، وتوجهوا نحو الفقهاء المسلمين المتصلين بالشبكات الجهادية الدولية<sup>٣٢</sup>. وفي الوقت ذاته، كان في تونس سلفيون غير مؤمنين بالعنف، تتصف ممارستهم للإسلام بالتزم والمحافظة الشديدة. إلا أن كلا الجماعتين السلفيتين كانتا من بين الأكثر تعريضاً للقمع في تونس تحت حكم بن علي، وأصبح لكلاهما حضور بارز في المشهد السياسي بعد الثورة. ولكن السلفيون الذين ينتهجون العنف نقدوا هجمات وتهديدات ضد الأشخاص والممتلكات وأصبحوا بمثابة مشكلة أمنية خطيرة بالنسبة إلى الانتقال السياسي، ولباقى الشعب التونسي ولتصنيف البلاد في قوائم الاستثمارات الأجنبية. جاء تصاعد السلفية العنيفة نتيجة لعدد من العوامل، من بينها ضعف الخدمات الأمنية بعد الثورة والتي لم تستطع التعامل مع هذه الدينامية الجديدة.

٣٠. International Crisis Group 2013. Tunisia: Violence and the Salafi Challenge, Middle East/North Africa Report No. 137/13 February

٣١. Kevin Casey: "A Crumbling Salafi Strategy", August 21, 2013 <http://carnegieendowment.org/sada/52728>

٣٢. Erik Churchill, Aaron Zelin: "A Balancing Act: Ennahda's Struggle with Salafis". [carnegieendowment.org/2012/04/19/balancing-act-ennahda-s-struggle-with-salafis/acsc](http://carnegieendowment.org/2012/04/19/balancing-act-ennahda-s-struggle-with-salafis/acsc)

### ٩.٣ الاغتيالات واشتداد الأزمة، ٢٠١٣

١.٩.٣ اغتيال شكري بلعيد في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣

في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، اغتيل شكري بلعيد، وهو محامي وأحد قادة الجبهة الشعبية، خارج منزله في تونس العاصمة. كان بلعيد مناصراً بارزاً لعملية الحوار عبر الانقسامات الأيديولوجية والتاريخية وبخاصة مع الإسلاميين. وقد أعلن أنّ معارضته للنهضة لا تبيح له حرمانها من حقها في الوجود والمشاركة في الشؤون العامة. ولطالما ذكّر بأنه كان من بين قلة من المحامين الذين وافقوا على الدفاع عن قضايا السلفيين المسلحين في ظل حكم بن علي. وكان مناصراً دائماً للحوار والوجود المشترك مع الإسلاميين. وفي عام ٢٠١٢، كان بلعيد من بين من أطلقوا عملية حوار واسعة لمنع تصاعد الإرهاب وتهديدات الإرهاب في البلاد. وبعد اغتياله، قررت الهيئة الوطنية للمُحامين والاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عقد مؤتمر وطني ضد العنف والإرهاب، أقيم في حزيران/يونيو ٢٠١٣.

فمن جانبٍ، أحجم حزب النهضة لهذا السبب عن التخلي عن السلطة قبل الانتهاء من صياغة الدستور، حتى لا تكون هناك تعديلات تُحدُّ من مشاركتهم السياسية في المستقبل. ومن جانبٍ آخر، زاد الوضع في مصر من الضغط على حزب النهضة لإيجاد طريق للخروج من الجمود السياسي.

### ٤.٨.٣ الممالك الخليجية

نتيجة لانتفاضات الربيع العربي ولاندلاع القلاقل، بدأت القوى الإقليمية والدولية في المشاركة في الأزمة وفي الحراك. وفي حالة تونس، بدأت بعض بلدان المنطقة العربية، وبخاصة ممالك الخليج وقطر في لعب دور متزايد، من خلال الوسائل المالية والدعم السياسي. تسارعت وتيرة القروض والاستثمارات منذ عام ٢٠١٢ وحلت قطر محل ليبيا كأكبر مستثمر في تونس. ولكن قطر دعمت أيضاً الجمعيات والصناديق المُقرّبة من الإسلاميين (النهضة) والمؤتمر من أجل الجمهورية نظراً لأن قطر كانت تنظر إلى السياسية التونسية على أنها تتسق مع رؤية قطر للمنطقة<sup>٣٣</sup>.

ولكن أولئك الذين لم يستفيدوا من اهتمام قطر بتونس والمنطقة، رأوا هذا الأمر على أنه دعم غير مباشر لهذه الأحزاب وتأثير على السياسة الداخلية مما أدى إلى الإحباط والانتقاد. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك شك في أنّ الأموال القادمة من قطر ومن غيرها من دول الخليج تتدفق إلى الأحزاب السياسية الإسلامية أثناء الانتخابات (٢٠١١ و ٢٠١٤) وما بعدها (بالمخالفة لقانون الانتخابات التونسي). لم تتأكد أي من هذه الشكوك من خلال إجراءات قضائية ولكنها زادت من التوتر بين الجناح اليساري والعلمانيين وبين الترويكا/النهضة.

## ١٠.٣ الجمود السياسي ٢٠١٣: بيئة النزاع والجهات الفاعلة المحورية

بعد الانتخابات في عام ٢٠١١، شكّل حزب النهضة حكومةً مع حزبي الأقلية التكتل والمؤتمر من أجل الجمهورية. وعندما قوبلوا بمطالب المعارضة لهم بالتخلي عن السلطة، أشار حزب النهضة والترويكّا إلى شرعيتهم الديمقراطية، ولكن هذه الشرعية الديمقراطية لم تكن كافية لإنشاء وتقوية قواعد متفق عليها بصورة جماعية وأطر للسياسة في المرحلة الانتقالية. كما فشلت الانتخابات أيضًا في تأسيس شرعية كاملة للحكومة والمجلس الوطني التأسيسي مما أدى إلى الطعن فيهما ومساءلتهما مرارًا وتكرارًا من قبل المعارضة 'والشارع'. ويمكن تمييز ثلاثة مجموعات من الجهات الفاعلة.

الأولى هي الأحزاب السياسية، التي استخدمت 'لغة الدفاع عن الثورة' واستعادة سلطة الشعب وما يستتبعها من 'قواعد لغوية'، وأسست شرعيتها الخاصة بناءً على هذه المطالب. وقد هيمنت على هذه المجموعة المعارضة اليسارية. عارض الحزب الديمقراطي التقدمي والفاعل القديم نجيب الشابي الترويكّا منذ البداية، وكان فاعلاً رئيسياً في عام ٢٠١٢ أثناء محاولات تعزيز المعارضة من خلال إطلاق التحالف الجمهوري. وكان من بين 'الجهات الفاعلة القديمة' الأخرى في اليسار، حمة الهمامي وحزب العمال الشيوعي التونسي/حزب العمال والذي عبر عن معارضته القوية للترويكّا وأنشأ تحالفًا ثانيًا، وهو الجبهة الشعبية، وذلك لتقوية الضغط.

كان وقعُ الاغتيال صادمًا للتونسيين. وأعلنت الجبهة الشعبية، مع الحزب الجمهوري العلماني ونداء تونس انسحابها الفوري من المجلس الوطني ودعت لإضراب عام. واتهمت الأحزاب اليسارية النهضة بالوقوف خلف الاغتيال من خلال ارتباطها بالجماعات السلفية، واندلعت الاحتجاجات في شتى أنحاء البلاد. وقد دفع ذلك رئيس الحكومة، حمادي الجبالي (النهضة) إلى قبول مطالب الاحتجاجات والمعارضة بإعلانه من خلال التلفزيون في مساء نفس اليوم اعترافه وتسليم السلطة إلى حكومة تكنوقراط، غير أن حزب النهضة أعلن في اليوم التالي أنه لا يدعم قرار الجبالي. وبالتالي دعا الاتحاد العام التونسي للشغل إلى إضراب عام يوم ٨ كانون الثاني/يناير - وهو مثال جيد على كيفية استخدام الاتحاد لقوته الجديدة في الضغط على الترويكّا. أصبح الضغط الشعبي الهائل على الحكومة واضحًا مع ظهور صور ١٠,٠٠٠ شخص شاركوا في جنازة بلعيد في ٨ كانون الثاني/يناير في جميع وسائل الإعلام.

ومنذ تلك اللحظة، أصبحت المناقشة حول حكومة تكنوقراط إحدى القضايا الحاسمة في الأزمة السياسية، وكانت النهضة مدركة لذلك. وكما يشرح عامر العريض، من حزب النهضة: 'كان الناس قلقين من أن النهضة ستحتكر العملية نظرًا لأننا كنا نملك أغلبية الأصوات الانتخابية'<sup>٣٤</sup>

٢.٩.٣ اغتيال محمد براهي في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣  
اكتسبت مسألة استبدال الترويكّا بحكومة تكنوقراط أهمية جديدة بعد اغتيال محمد براهي في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣. كان براهي زعيمًا لنفس حزب بلعيد - وهو حزب الحركة الشعبية، الذي انضم إلى تحالف اليسار المتمثل في الجبهة الشعبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ومع استهداف نفس الحزب والمعارضة باغتيال آخر، تصاعد الموقف السياسي الحرج ووصل إلى ذروته. وأصبح الجمود السياسي حقيقة واقعة.

٣٤ مقابلة مع عامر العريض، رئيس المكتب السياسي وأحد النواب في الحوار الوطني، النهضة، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.



كان نداء تونس جديداً على هذه التشكيلة من ناحية، ولكن، كما سبق شرحه، فإن الحزب تأسس على يد عدد كبير من الشخصيات البارزة من النظامين السابقين ويعتبره الكثيرون ممثلاً للنظام القديم.

دار النزاع والتنافس من قبل المعارضة في المقام الأول حول حقيقة أن صياغة الدستور استغرقت فترة أطول بكثير من العام الواحد الذي كان متوقعاً. وقد خشيت المعارضة من بقاء الترويكات وبخاصة النهضة في السلطة لفترة أطول من اللازم ومن عدم معالجة القضايا الأخرى الملحة بصورة مناسبة، مثل تصاعد تهديد الإرهاب والحاجة للإصلاح الاقتصادي. هناك سببان رئيسيان لتأخر صياغة الدستور.

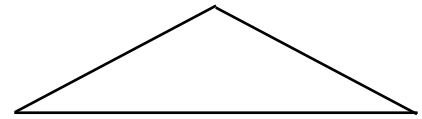
أولاً، كان المجلس الوطني التأسيسي غارق في المسؤوليات العديدة والقضايا الحالية نتيجة لحكمه بلداً يشهد مرحلة انتقالية، مثل المسؤوليات البرلمانية المتمثلة في التشريع والإشراف على الحكومة. كما واجه المجلس تحديات أخرى على المستوى الوطني والإقليمي وذلك جراء الأحداث التي نجمت عن الثورات الشعبية وتفكك عدة دول عربية.

ثانياً، اتخذ قراراً بإعطاء مسؤولية صياغة الدستور إلى النواب أنفسهم بدلاً من قبول الحل المقترح بإعطاء هذه المسؤولية إلى لجنة صياغة فنية. ولكن خبرة النواب في القضايا القانونية كانت منعدمة أو محدودة، ما أدى إلى حدوث العديد من الأزمات في المجلس الوطني التأسيسي. وغالباً ما كانت هذه الأزمات تُنقل فوراً إلى النقاش العام حيث اجتمعت القوى الديمقراطية المنظمة وغير المنظمة (الأحزاب السياسية المعارضة والمجتمع المدني، والمحامين وخبراء القانون والمنظمات النسائية والإعلاميين وغيرهم) وأصبحت معادية للهيكل القائمة التي لم تكن تدعم أيديولوجيتها.

وجاءت المجموعة الثانية مع انطلاق حركة نداء تونس في عام ٢٠١٢. وقد اتخذ الحزب موقفاً متقدماً في معارضة التوجه الإسلامي والنهضة ودعا لشرعية توافقية من خلال التأكيد على الحاجة إلى العودة لإدارة الشؤون الوطنية الأولى بالاهتمام مثل مكافحة الإرهاب والإصلاحات الاقتصادية الملحة. وقد عكست هذه القضايا المخاوف المتنامية وعدم الرضا في أوساط الشعب وزادت من شعبية نداء تونس. وقد أدى هذا، إلى جانب حقيقة أن زعمائها كانوا من الشخصيات الهامة أثناء نظام بن علي، والتطورات في مصر، إلى وضع ضغوط كبيرة على حزب النهضة.

كانت المجموعة الثالثة من الجهات الفاعلة في المشهد حين وصلت العملية الانتقالية - والأزمة المتصاعدة - إلى صيف عام ٢٠١٣ هي 'الشارع' ممثلاً في الاتحاد العام التونسي للشغل ومدعوماً من قبله. خلق تزايد البطالة وسوء الأحوال الاقتصادية للشعب التونسي بصفة عامة خيبة أمل في الترويكات وأدى إلى احتجاجات ومظاهرات وإضرابات. وقد أدت عملية توطيد القيادة الجديدة للاتحاد العام التونسي للشغل في عام ٢٠١١ إلى أن يصبح الاتحاد لاعباً قوياً يسعى أيضاً إلى التأثير في السياسة. وكانت أقوى وسائلهم في الضغط على الحكومة تتمثل في تنظيم الإضرابات والمظاهرات في لحظات حاسمة بالنسبة للترويكات - وهو سلاح معروف استخدمه المستوى الثاني من الاتحاد العام التونسي للشغل كأسلوب لمعارضة الرئيس بورقيبة والرئيس بن علي، أثناء انتفاضة عام ١٩٧٨ على سبيل المثال، طبقاً لما سبق وصفه في الفصل الثاني. وبهذه الطريقة أعيد إنشاء مثلث شهير من السبعينات والثمانينات:

### حكومة النهضة/ الترويكات



الاتحاد العام التونسي للشغل/الشارع  
نداء تونس

الأحزاب اليسارية:  
الجبهة الشعبية  
الجمهوري

فمن جانب، طالبت المعارضة باستقالة الحكومة وحل المجلس الوطني التأسيسي دون اقتراح البديل. ومن جانب آخر، كانت الحكومة، وبخاصة حزب النهضة، تدّعي شرعيتها الانتخابية ورفضت تسليم السلطة<sup>٣٧</sup>.  
بناء على ذلك، تناول الحوار الوطني التالي ثلاث قضايا جوهرية مع التركيز على الآتي:

١. حكوميًا (الدعوة لحكومة تكنوقراط)

٢. دستوريًا (منح المجلس الوطني التأسيسي ولاية مؤقتة، والانهاء من صياغة الدستور)

٣. انتخابيًا (صياغة القانون والإعداد للعملية الانتخابية)<sup>٣٨</sup>.

وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعديد من المنظمات الوطنية والدولية الأخرى، انفتح المجلس الوطني التأسيسي على الجماهير وحاول التشاور مع المجتمع المدني والخبراء والجمهور بصفة عامة (من خلال منتديات عامة في الأقاليم) وذلك لصياغة الدستور. وعلى الرغم من هذه الجهود، فقد اعتُبرت النسخة الأولى من الوثيقة<sup>٣٥</sup> التي سُلِّمَت لرئيس المجلس الوطني التأسيسي في ١ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، وإلى النواب ثم إلى الإعلام، محدودة الجودة وأثارت معارضة شديدة من القوى الديمقراطية المنظمة وغير المنظمة.

على الرغم من تغلب لجنة التوفيق على عقبة هامة في صياغة الدستور في ٢٤ تموز/ يوليو<sup>٣٦</sup> إلا أن هذا لم يكن كافيًا لإعادة العملية إلى مسارها. وحين اغتيل السياسي المعارض محمد براهمي في ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٣، كان الاستقطاب بين الجهات الفاعلة السياسية والنقد من قبل المعارضة قد بلغا من القوة حدًا جعل من حادث الاغتيال حدثًا أدى إلى الإنهيار التام.

٣٥ للاطلاع على النسخة العربية من المسودة الأولى للدستور انظر الرابط [www.anc.tn/site/main/AR/docs/divers/projet\\_constitution\\_01\\_06\\_2013.pdf](http://www.anc.tn/site/main/AR/docs/divers/projet_constitution_01_06_2013.pdf) (تم الدخول عليه لأخر مرة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦). وهناك ترجمة فرنسية متاحة من خلال الرابط [www.businessnews.com.tn/projet-de-constitution-version-juin-2013-](http://www.businessnews.com.tn/projet-de-constitution-version-juin-2013-) traduction-non-officielle-a-telearger,525,38651,3 (تمت زيارتها آخر مرة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).  
٣٦ مقابلة مع لبي جريبي، نائبة في البرلمان عن الكتلة في وقت الحوار الوطني، تونس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.  
٣٧ انظر H. Yousfi and C. Hmed 2013. Non-à l'assassinat de la révolution tunisienne, Le Monde, July 31.  
٣٨ [www.ugtt.org.tn/fr/2013/10/10/initiative-du-quartet-parrain-du-dialogue-national-pour-la-resolution-de-la-crise-politique/](http://www.ugtt.org.tn/fr/2013/10/10/initiative-du-quartet-parrain-du-dialogue-national-pour-la-resolution-de-la-crise-politique/)

## ٤. الحوار الوطني لعام ٢٠١٣: الهيكل والعملية والنتيجة

ويتبع التحليل الخطوات الأربع المبينة أعلاه ويتناول أسئلة مثل: لماذا جرى الحوار الوطني في ذلك الوقت تحديداً؟ ما هي المهمة الشاملة التي كان من المفترض أن يقوم بها الحوار الوطني؟ كيف تم الإعداد والتحضير للحوار الوطني؟ ما هي الصيغة التي جاء فيها الحوار الوطني؟ لماذا اختيرت هذه الصيغة؟ ما هي تفاصيل العملية؟ ما هي العقبات والتحديات الرئيسية؟ كيف نُقِدَ الحوار الوطني؟

### ١.٤ التوقيت/مدى النضج

منذ شباط/فبراير ٢٠١٣ كان الوضع في تونس متوتراً على جميع المستويات، كان الاقتصاد متعثراً والبطالة آخذة بالازدياد، ومثّلت الجماعات المسلحة تحدياً للوضع الأمني، وواجهت صياغة الدستور صعوبات وتعطلت عملية الصياغة، ورفضت الترويكا تلبية مطالب المعارضة المتمثلة في استبدالها بحكومة تكنوقراط. وعلى المستوى السياسي، تعمق الصدع بين الحكومة (وبخاصة حزب النهضة) من جانب، وبين المعارضة اليسارية والعلمانية من جانب آخر (بما في ذلك زعماء التجمع الدستوري الديمقراطي السابقين تحت مظلة نداء تونس) وازدادت حدة الخطاب بينهما. وفي المنتصف، دافع الاتحاد العام التونسي للشغل عن العمال والشعب التونسي بصفة عامة، ومارس ضغوطاً على الحكومة بهدف تحقيق مطالب الثورة - الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية - من خلال الدعوة إلى مظاهرات وإضرابات، مما خلق أزمة حادة كان يتعين على الحكومة حلها بالتوازي مع عملها في صياغة الدستور الجديد.

يحلل هذا الفصل الحوار الوطني، والذي تطوّر بدءاً من اغتيال السياسي محمد براهمي في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣ إلى التصديق على الدستور الجديد بواسطة المجلس الوطني التأسيسي في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ويتعلق بثلاث مسائل هي: الأفاق الحكومية والدستورية والانتخابية لعملية الانتقال التالية.

لم يكن الحوار الوطني التونسي عملية جيدة التخطيط، بل أتى استجابةً لأزمة سياسية حادة كانت تُنذرُ بالانهيار الكامل للبلاد والعملية الانتقالية. كان الوضع شديد الاحتقان والخطاب قاسياً للغاية لدرجة أن التونسيين على كافة المستويات خشوا أن تتعرض تونس لنفس النزاعات المسلحة الفوضوية أو لنظام مستبد وقمعي جديد مثلما كانوا يشاهدون في أماكن أخرى من المنطقة.

وبالتالي كان الحوار الوطني التونسي بمثابة أداة لإدارة الأزمة، استُخدمت في وقت كانت الأزمة لا تزال جارية، وكان الحوار الوطني التونسي في الواقع عمليةً مرتجلة، ففي بعض الأحيان جرت أجزاء متعددة من العملية في نفس الوقت.

ولكن لأغراض التحليل، لا بد من وضع هيكلية ما للحوار الوطني التونسي. وهو ما يمكن رسمه بأثر رجعي إلى حد ما، ولكن نظراً لأن العملية تطورت كعملية مخصصة، فإن هناك أجزاء من 'الهيكلية' تتداخل فيما بينها. وبحكم أن هذا الفصل معني بالحوار الوطني التونسي، تم اعداد الهيكلية التالية للعملية:

١. التوقيت ومدى النضج

٢. الإعداد والتحضير ١: إنشاء المجموعة الرباعية.

٣. الاستكشاف: التحدي الذي تمثّل في القبول بعملية الحوار الوطني.

٤. الإعداد والتحضير ٢: الاتفاق على خارطة طريق.

٥. تنفيذ خارطة الطريق والعقبات التي واجهتها.

كان الوضع شديد الاحتقان حينما اغتيل السياسي اليساري محمد براهمي في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣.

#### ١.١.٤ تعليق المجلس الوطني التأسيسي

تشرح لبنى جريبي من حزب التكتل المشارك في الترويكا قائلة: 'لعله كان بإمكاننا الاستمرار في العملية من الناحية الحسابية، ولكن ليس من الناحية العملية،' مُشيرةً إلى حقيقة أنه كان لا يزال بالإمكان توقُّر أغلبية للموافقة على الدستور. وتكرر نائبة رئيس مجلس النواب وعضو حزب النهضة، محرز بن العبيدي معبرة عن نفس الشعور: 'من الناحية القانونية، نعم، كان يمكن أن نستمر في الدستور في ذلك الوقت، ولكن ماذا سنختار؟ هل سنتمسك بالشرعية الانتخابية ونقول «لدينا ثلثي البرلمان، وسوف نصدر الدستور» أم سندخل في هذا الحوار، ليس لإنقاذ التصويت على الدستور فحسب، ولكن لإنقاذ العملية بوجه عام'.<sup>٤٠</sup>

واستناداً إلى ذلك، علّق رئيس المجلس الوطني التأسيسي وزعيم حزب التكتل، مصطفى بن جعفر، المجلس في ٦ آب/أغسطس، ويشرح بن جعفر أن الغرض كان يرمي إلى تغيير موقف الأحزاب المعارضة لكي تقدم تنازلات وتصل إلى اتفاق مناسب<sup>٤١</sup>. وتوضح محرز بن العبيدي، من حزب النهضة، أنه 'كان من المستحيل الاستمرار في كتابة الدستور حين انسحبت المعارضة. من الناحية القانونية، نعم، كنا قادرين على فعل ذلك، ولكنه لم يكن خياراً'.<sup>٤٢</sup> ويوضح بن جعفر، أنه كانت هناك حاجة لاتخاذ إجراء يمكنه أن يحرك العملية: 'من الواضح أننا كنا في حاجة إلى قبلة، شيء ما يغير الأوضاع'. ولكن القرار لم يكن سهلاً. فإمّا أن تدمر 'القبلة' كل شيء بُني على مدار العامين والنصف السابقين، أو أنها تفتح مساراً تتمكن فيه البدور الجديدة والأكثر إثماراً من النمو. وتعبّر كلمات بن جعفر تعبيراً صادقاً عن مدى تأزم الموقف وعدم ثقة بن جعفر والترويكا في القرار حتى اللحظة الأخيرة إذ يقول: 'حين وقفت أمام الميكروفون، كنت ما أزال في شكٍ بشأن ما سأقوله'.<sup>٤٣</sup>

واعتباراً من ٢٦ تموز/يوليو، وهو اليوم التالي للاغتيال، عبّرت قوى المعارضة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والإعلام والقانونيون والشعب بصفة عامة عن اعتراضهم القوي على سياسية السنوات السابقة من حكم الترويكا ونزلوا إلى الشوارع في مظاهرات حاشدة. شارك الآلاف في 'اعتصام باردو' أمام المجلس الوطني التأسيسي، في قصر باردو، حيث شارك عشرة آلاف شخص ليلياً في مسيرة باتجاه القصر ومحيطه، بحشدٍ من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي (الممثلين السياسيين المنتخبين) والشخصيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والشعب بصفة عامة. وقد طالبوا برحيل حزب النهضة وكان البعض منهم أكثر حدة بالدعوة إلى الإطاحة بالإسلاميين على غرار ما حدث في مصر. وأرادوا بدلاً من ذلك حكومة تكنوقراط والانهاء من صياغة الدستور بواسطة لجنة متخصصة. ومن جانبهم، نظم مناصرو حزب النهضة اعتصامات في نفس الأماكن مدافعين عن الحق الانتخابي للحزب والترويكا وخشية وقوع انقلاب. وأصبح باردو بؤرة الأزمة السياسية وتصاعدت مخاوف من وقوع صدامات عنيفة بين الجماعات المتضادة.

وفي الوقت ذاته، عقدت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والساسة اجتماعات عفوية غير رسمية لا تستند إلى خطة واضحة، ولكنها تستند لمجرد الاعتقاد بضرورة مشاركة جميع القوى للحفاظ على البلاد من الانهيار. وكان رد فعل النهضة على مطلب حل الحكومة وتعليق عمل المجلس الوطني التأسيسي عقد لقاءات مع الأحزاب السياسية من خارج الترويكا، مثل حزبي الوفاء وتيار المحبة<sup>٣٩</sup>.

ومن الأهمية بمكان في هذه اللحظة الحرجة أن العديد من الفاعلين كانوا يعرفون بعضهم البعض منذ سنوات ومن العقود التي سبقت الثورة وكانوا قد أنشؤوا تحالفات مختلفة. وبمنتهى البساطة كان لديهم أرقام هواتف بعضهم البعض، وبالتالي أجروا اتصالات هاتفية فيما بينهم ورتبوا اللقاءات مباشرة غير رسمية لتدارس كيفية تصحيح مسار العملية ولكن حين انسحب ما يقرب من ثلث نواب المجلس الوطني التأسيسي - إذ أنهم ببساطة خرجوا من المجلس مُحتجّين وعازمين على عدم العودة إليه مطلقاً - أصبح من الصعب للغاية الاستمرار في عملية صياغة الدستور في صورتها الحالية.

٣٩ حزب تيار المحبة هو حزب العريضة سابقاً تحت قيادة الهاشمي الحامدي (وهو زعيم سابق للنهضة) وأحد خصوم حزب النهضة الأقوياء.

٤٠ مقابلة مع محرز بن العبيدي، نائبة رئيس البرلمان في وقت الحوار الوطني، حزب النهضة، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٤١ <http://ettakatol.org/processus-transitionnel/?lang=fr>

٤٢ مقابلة مع محرز بن العبيدي، نائبة رئيس البرلمان في وقت الحوار الوطني، حزب النهضة، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٤٣ مقابلة مع مصطفى بن جعفر، رئيس المجلس التأسيسي في وقت الحوار الوطني، التكتل، تونس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

#### ٢.١.٤ اجتماع باريس: الخطوة الأولى في بناء الثقة

استمرت الاجتماعات غير الرسمية والمناقشات لإيجاد سبيل للخروج من الأزمة، وشروط الأحزاب لذلك، حتى منتصف شهر آب/ أغسطس. جرت المفاوضات بين الاتحاد العام التونسي للشغل وبين زعيم النهضة راشد الغنوشي، الذي عبّر عن استعداد الحزب للحوار مع الخصوم العلمانيين ولكنه رفض تمامًا مطالب تنحية رئيس الوزراء على العريض. كما التقى الغنوشي أيضًا بسفير الولايات المتحدة والباي قائد السبسي، زعيم نداء تونس، في ١٢ آب/ أغسطس في محاولة لإقامة حوار بين الحزبين ولكن دون نتيجة ملموسة.

وفي ١٣ آب/ أغسطس شهدت تونس مظاهرتين شعبيتين كبيرتين. ضمت الأولى ٤٠,٠٠٠ مناصر للأحزاب العلمانية واليسارية، وبخاصة نداء تونس، في حين ملأت الثانية شارع الحبيب بورقيبة في وسط تونس العاصمة بمناصري حزب النهضة<sup>٤٤</sup>. كان هذا هو الحشد الأكبر منذ حادث الاغتيال في تموز/ يوليو نظرًا لأن مؤيدي كلا جانبي النزاع كانا في الشارع. لذلك أصبحت المظاهرتان في ذلك اليوم بمثابة نقطة تحول. كان من الواضح ضرورة اتخاذ إجراء عاجل لمنع حدوث صدام والوقوع في المزيد من الفوضى<sup>٤٥</sup>.

أولاً وقبل كل شيء، كان لابد من إقامة عملية لبناء الثقة بين 'الإسلاميين' وبين 'العلمانيين' - ممثلين في حزبي النهضة ونداء تونس. كان هذا أمرًا صعبًا نظرًا لأنه لم يكن مجرد مسألة لوجستية تتعلق بالإعداد للاجتماعات فحسب، بل كانت مسألة تتعلق بتجاوز عقود من مشاركة أحد الطرفين في قمع الطرف الآخر وسجنه ونفيه. وقد أدى الاهتمام المشوب بالتوتر لدى الجمهور والإعلام بكل حركة تقوم بها الجهات الفاعلة السياسية إلى صعوبة إيجاد مجالات لكلا الحزبين يمكن فيها مناقشة القضايا والتعبير عن الآراء بانفتاح وصرحة.

وبالتالي عُقد اجتماع في باريس في ١٥ آب/ أغسطس بمنتى السرية - بعد يومين من المظاهرات الحاشدة في تونس - بين الغنوشي والباي قائد السبسي. ولم يعلم بشأن الاجتماع ويشترك في التحضير له سوى عدد محدود من المستشارين السياسيين للطرفين<sup>٤٦</sup>. كان اختيار مكان خارج تونس هو الاحتمال الوحيد، نظرًا لعدم إمكانية عقد الاجتماع في مكاتب حزبيهما أو في منزلهما نتيجة شدة الاهتمام الإعلامي.

يلقى الغنوشي قائلًا: 'كان ذلك الاجتماع بالغ الأهمية.. وحدثت بعده تغيرات حقيقية.. أدركت أنه كان علينا تجاوز الماضي وتوحيد البلاد.. كان السلام في البلاد مهددًا وحتى الانتقال الديمقراطي كان مهددًا بعد ما حدث في مصر.. ولا بد من توحيد البلاد وأن يظل الماضي ماضيًا'<sup>٤٧</sup>.

أعلن عن الاجتماع للجمهور في وقت متأخر من يوم ١٥ آب/ أغسطس وأعقب ذلك مقالات إخبارية تحتوي صورة الحدث التاريخي وتظهر الغنوشي والسبسي وهما جالسان جنبًا إلى جنب وبجوارهما فنجان قهوة على الطاولة كصديقين حميمين. وقد بعث هذا برسالة إيجابية إلى كلا معسكري الأزمة الوطنية وجاء بمثابة أولبادرة لكسر الجليد في حالة الجمود القائمة. ومع ذلك، وبالنظر لتعقيدات العملية التي أعقبت المظاهرات، ينبغي عدم المبالغة في أهمية الاجتماع.

#### ٢.٤ الإعداد والتحضير ١: إنشاء 'المجموعة الرباعية'

حاول الاتحاد العام التونسي للشغل أيضًا أن يلعب دور الوسيط بين الطرفين. وبعد اجتماع باريس، التقى الاتحاد العام التونسي للشغل مع الغنوشي بعد بضعة أيام، في ١٩ آب/ أغسطس، ولكن دون إحراز تقدم حقيقي. ولكن الاتحاد العام التونسي للشغل كان يواجه تحديات في القيام بهذا الدور نظرًا لصلاته الوثيقة مع اليسار.

٤٤ رويترز "العلمانيون والإسلاميون التونسيون في مسيرتين متضادتين، دون صدامات" ١٣ آب/ أغسطس ٢٠١٣. [www.reuters.com/article/us-tunisia-crisis-march-idUSBRE97COST20130813](http://www.reuters.com/article/us-tunisia-crisis-march-idUSBRE97COST20130813). (تمت زيارة الموقع لآخر مرة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

٤٥ مقابلة مع لبي جريبي، نائبة في البرلمان عن الكتلة في وقت الحوار الوطني، تونس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٤٦ مقابلة مع عامر العريض، رئيس المكتب السياسي وأحد النواب في الحوار الوطني، النهضة، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٤٧ مقابلة مع راشد الغنوشي، من مؤسسي حزب النهضة وأحد زعمائه الفكريين، تونس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

وفي الوقت نفسه، ضاعف الاتحاد العام التونسي للشغل من اجتماعاته مع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني، لتعزيز دوره كوسيط وبغية التمكين من إيجاد حل يمكن قبوله على نطاق واسع. والتقى بصفة خاصة مع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، ولكنهم أدركوا أيضاً أن علمهم هم أيضاً جسراً هبوطاً للماضي والانضمام إلى اتحاد الشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

وأُنشئ تدريجياً تحالف بين الجهات الفاعلة الأربع - الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين - والذي عرف فيما بعد باسم 'المجموعة الرباعية'. لم يكن إنشاء المجموعة الرباعية نتيجة اجتماعات منتظمة، ولكنه جاء نتيجة لمحادثات عديدة واجتماعات غير رسمية مع ممثلين من المجتمع المدني والأحزاب السياسية والسفراء في تونس<sup>٤٨</sup>. ولكن منظمات المجتمع المدني الأربع أوجدت معاً الشرعية اللازمة للعمل كوسيط يحظى بثقة الجانبين:

### الاتحاد العام التونسي للشغل

هناك توافق واسع على أن الاتحاد العام التونسي للشغل وحسين العباسي لعبا الدور الرائد في المجموعة الرباعية<sup>٤٩</sup>. كان الاتحاد العام التونسي للشغل قد أطلق بالفعل أثناء عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ عدة مبادرات تهدف إلى إقامة حوار وطني<sup>٥٠</sup>. وعلى الرغم من أن القيادة الجديدة للاتحاد لم تكن لها انتماءات حزبية مباشرة، إلا أن الاتجاه السائد داخل الاتحاد كان معارضاً للإسلاميين. وبالتالي اكتسب الاتحاد العام التونسي للشغل شرعية لدى المعارضة اليسارية والعلمانية بصفته الدرع الواقي من المشروع الثيوقراطي للدولة والمجتمع.

كان حسين العباسي على نفس الخط، منتقداً لحزب النهضة ولكنه يقبل بحقهم كحزب سياسي. كان موقفه أحد المتغيرات الرئيسية اللازمة لفهم نجاح الحوار الوطني. وبخبرته الطويلة في الاتحاد العام التونسي للشغل، شارك العباسي في اجتماعات ومفاوضات مضمينة لا حصر لها من يمين المشهد السياسي إلى يساره. وكان عليه أن يتحرك في مسارات متعرجة بين العداوات أخذاً في الاعتبار الاتفاقات التي تتم في الغرف الخلفية (مثل اجتماع باريس) والعلاقات الشخصية بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في الحوار الوطني.

الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بالنظر إلى الروابط الوثيقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل وبين المعارضة اليسارية والعلمانية كان من الصعب أن يكسب الاتحاد ثقة حزب النهضة بمفرده. كان دعم رئيسة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وزعيمته وداد بوشماوي حاسماً في العملية. كانت سمعة بوشماوي تظهر أنها مقربة من النهضة، ويمكن للتحالف بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أن يحقق التوازن بين التوجهات الأيديولوجية والسياسية داخل المجموعة الرباعية. ثانياً، كان من المهم ضمان نصيب لقطاعات الأعمال التجارية في الحوار الوطني، نظراً لأن معظم قادة الأعمال التجارية كانت لهم في الماضي روابط وثيقة بالنظام وكانوا في حاجة إلى بعض الضمانات بأن الجهات الفاعلة الأخرى لن تُقصمهم وتلاحقهم.

### الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

مثل رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، المحامي عبد الستار موسى، قيمة مضافة لمبادرة الإتحاد العام التونسي للشغل. يتفق المشهد السياسي التونسي (جناحي اليمين واليسار) مع المراقبين الدوليين على حياديته كرئيس للرابطة ونظراً لأن جميع الجهات الفاعلة كانت تنظر إلى الرابطة على أنها محايدة، فقد زاد موسى - ومعها الرابطة - أيضاً من توازن الإتحاد العام التونسي للشغل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من زعماء النهضة ومؤيديها كانوا نشطين في إطار الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أثناء نظام بن علي لذا فقد مثلت الرابطة إلى حد ما هيئة حماية للنهضة.

### الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين

كانت الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين (نقابة المحامين)، مكونة هاماً من مكونات المجموعة الرباعية إلى درجة أنها كانت موجودة في الثورة الشعبوية التي بدأت منذ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وأيدتها منذ البداية. وكانت معروفة جيداً بمعارضتها لنظام بن علي نظراً لأنها دخلت في صدامات قوية مع النظام في التسعينات وفي العقد الأول من الألفية الثانية<sup>٥١</sup>. من الناحية التاريخية، كان لشوقي طيب، وهو أحد شخصياتها البارزة، روابط وثيقة مع كل من الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والاتحاد العام التونسي للشغل.

٤٨ [www.huffpostmaghreb.com/2015/10/10/dialogue-national-tunisie\\_n\\_8270372.html](http://www.huffpostmaghreb.com/2015/10/10/dialogue-national-tunisie_n_8270372.html)

٤٩ Aziz Krichen, "La promesse du printemps", Tunis, SCRIPT EDITIONS, 2016, 268-269, [ettakatol.org/processus-transitionnel/?lang=fr](http://ettakatol.org/processus-transitionnel/?lang=fr)

٥٠ في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٢، وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، و١٦ أيار/مايو ٢٠١٣.

٥١ انظر Gobe, Eric 2010. "The Tunisian Bar to the test of authoritarianism: professional and political movements in Ben Ali's Tunisia (1990-2007)", Journal of North African Studies, 15, 3, 333-347



### ٣.٤ الاستكشاف: التحدي الذي تمثل في القبول بعملية الحوار الوطني

لم تكن للمجموعة الرباعية ولاية مباشرة، ولكنها حاولت أن تُبقي الحوار مُستمرًا من خلال المحادثات الخلفية. وحين يبرز تحدٍ ما، كانت المجموعة الرباعية تتدخل وتحاول إيجاد توافق. وقد عقدت المجموعة الرباعية بقيادة حسين العباسي، كما هو موضح أعلاه، اجتماعات فردية مع مختلف الأحزاب السياسية. كانت أول مهمة للمجموعة الرباعية تتمثل في تبييد شكوك كل من الجانبين المتضادين ومطالهما للدخول في حوار بشأن دفع العملية قُدُمًا، أي إقامة حوار حول إطار الحوار الوطني.

أكدت المعارضة - التي تتألف من التحالفات اليسارية (الجمهوري والجهة الشعبية) ونداء تونس على أنه ينبغي الانتهاء من كتابة الدستور في عام واحد وألقوا باللوم على الترويكا لبقائها في السلطة طيلة ثلاث سنوات. لذلك، لم تعد المعارضة ترى أن الترويكا تتمتع بالشرعية وادعت أن ولايتها قد انقضت. وطالبت الحكومة بالتعني - وليس الحوار. كانت أجزاء من المعارضة تواجه تحديًا في قبول حقيقة أنه لم يعد بمقدورها الوقوف خارج المجال السياسي - من خلال التظاهر أو الخروج من المجلس الوطني التأسيسي أو استخدام خطاب لاذع - وأنه كان عليها الآن الدخول في حوارٍ رسمي ينبغي عليها فيه أيضًا أن تستمع وألا تدفع بمطالبها جملة واحدة.

ومن جانبه، أصر حزبُ النهضة على شرعية صندوق الانتخابات. وأكد على أن الترويكا منتخبة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وأن ولاية العام الواحد كانت إسترشادية وليست مُلزمة.

تبين الروايات التالية كيف أن عملية إنشاء المجموعة الرباعية لم تتسم بحسن التخطيط والتنظيم وأن العديد من الاجتماعات بين المنظمات الأربع جرت في أوقات متزامنة، مما يجعل من الصعب أن نعرف بوضوح من كان أول من اقترح فكرة التحالف بينها. ولكن من الواضح أن الاتحاد العام التونسي للشغل بدأ الحوار الوطني وكان أول منظمة، إن لم يكن المنظمة الوحيدة التي أصدرت بيانًا يحتوي على مسودة ما عُرف بعد ذلك بخارطة الطريق.

يوضح مصطفى بن جعفر، من التكتل، قائلاً:

«كان الاتحاد العام التونسي للشغل ونقابة المحامين هما المنظمتان الرئيسيتان اللتان عقدتا اجتماعات في المقر وسط المدينة (تونس العاصمة). وقد لعب كلاً من الاتحاد العام التونسي للشغل والمحامين دورًا رئيسيًا. فقد حاولوا السيطرة على الحركة والإشراف عليها/ توجيهها.. ولكنهم لم يكونوا وحدهم، فالمجتمع المدني كان مهمًا. كانت مكاتب المحامين موجودة في وزارة العدل، وعقدوا اجتماعات هناك<sup>٥٢</sup>». ويشرح علي زيدان، من الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان قائلاً:

«بعد مقتل براهمي والأزمة التي أعقبته، قرر المجلس الوطني والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والاتحاد العام التونسي للشغل إطلاق حوار وطني وخارطة طريق. وبالفعل أصدرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بعد اغتيال شكري بلعيد (شباط/ فبراير ٢٠١٣) بيانًا بالتوازي مع إصدار الاتحاد العام التونسي للشغل لبيانٍ أيضًا. وقد احتوى الاثنان على نفس المضمون، لذا فقد تحدثت الجّهتان معًا بعد ذلك.

ثم أشركنا المحامين. كانت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان قد عملت أيضًا مع المحامين قبل ذلك وكان هناك تقاطع أيضًا مع الرابطة. ثم أدركنا أننا بحاجة إلى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية لتمثيل المجتمع بأسره. إنّ الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية مهمٌ للمصلحة الوطنية. لذا طلبنا من الاتحاد الانضمام إلينا. فهُم من الناحية التاريخية يقفون في الجهة المقابلة؛ والعديد من المراقبين الدوليين لم يفهموا هذا التحالف، ولكن انضمام الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية كان مهمًا لتحقيق تمثيلٍ أوسع<sup>٥٣</sup>»

٥٢ مقابلة مع مصطفى بن جعفر، رئيس جعفر، رئيس المجلس التأسيسي في وقت الحوار الوطني، التكتل، تونس، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.

٥٣ علي زيدان، نائب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في وقت الحوار الوطني، تونس، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.

٤.٤ الإعداد والتحضير ٢: الاتفاق على خارطة الطريق  
 وإذا ما أعدنا ترتيب الأحداث الماضية، فقد كانت الخطوة التالية هي إنشاء التوافق بشأن إطار الحوار الوطني، والأسئلة التي ينبغي أن يتناولها الحوار الوطني والإطار الزمني للحوار الوطني. وفي الواقع، بدأت هذه الخطوة في أعقاب اغتيال براهي في تموز/ يوليو. وبالفعل في ٢٩ تموز/ يوليو - أي بعد أيام قلائل من اغتيال محمد براهي - نشر الاتحاد العام التونسي للشغل إعلاناً كمُقترح لإطار للاستمرار في العملية الانتقالية. وفي تلك اللحظة، كانت الأحزاب بعيدة كل البعد عن بعضها البعض ولم تكن هناك ثقة بينها لذلك رفض حزب النهضة المُقترح. ويشرح علي العريض كيف نظر حزب النهضة إلى الإعلان: 'كانت المجموعة الرباعية في بداية الأمر متصلة للغاية ضد الحكومة، وكانوا سعداء بما حدث في مصر، وأرادوا هذا. ولكنهم أصبحوا أكثر سلاسة. كانت خارطة الطريق الأولى تميل أكثر إلى المعارضة، ولكن في وقت لاحق انتقلت نحو الوسط'.<sup>٥٤</sup>

بعد إنشاء المجموعة الرباعية رسمياً وتحسين شرعيتها كوسيط، طُرحت فكرة إصدار إعلان مرة أخرى. كانت لدى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية منذ إصلاحاته الداخلية بعد الثورة تجارب في 'خارطة طريق' تتسق مع فكرة الإعلان المشترك التي قدمها الاتحاد العام التونسي للشغل. وبعد مفاوضات داخل المجموعة الرباعية ومع الأحزاب، أُدخلت تعديلات طفيفة على إعلان يوم ٢٩ تموز/ يوليو وتحولت إلى الوثيقة التي تُعرف باسم 'مبادرة المجموعة الرباعية للحوار الوطني' - ويشار إليها باسم 'خارطة الطريق'<sup>٥٥</sup> المقدمة من المجموعة الرباعية إلى الأحزاب في ١٧ أيلول/ سبتمبر.

فوّضت خارطة الطريق المجموعة الرباعية لقيادة الحوار الوطني بناءً على قبول الجهات الفاعلة، والذين يُشار إليهم باسم 'الأطراف السياسية المعنية'. كما تؤسس لخارطة الطريق التي تُعدّ الإطار الذي تم التوصل إليه من خلال التوافق على الحوار الوطني:

وفي محاولات سابقة للحوار، كان حزب النهضة قد رفض أيضاً الدخول في الحوار بالإشارة إلى صندوق الانتخابات: فالسياسة والمناقشات السياسية ينبغي أن تتم داخل المجلس الوطني التأسيسي. ولكن في تموز/ يوليو - آب/ أغسطس ٢٠١٣ كان هناك تحدٍ جديد ينبغي أن يضعه حزب النهضة في الاعتبار للمشاركة في الحوار الوطني: فنداء تونس سيكون جزءاً من الحوار وسيحتتم على حزب النهضة الجلوس والتفاوض مع هذا الحزب. ولم يكن تفاوض حزب النهضة مع نداء تونس مجرد تفاوض مع منافس سياسي كبير، بل كانت لنداء تونس روابط قوية مع النظام السابق الذي كان مسؤولاً عن نفي أعضاء حزب النهضة وسجنهم وتعذيبهم، وكان حزب النهضة ينظر إليه باعتباره امتداداً للنظام السابق<sup>٥٦</sup>. وأدت الأحداث في مصر في السياق الأوسع والخطاب اللاذع لنداء تونس ضد جميع الإسلاميين إلى تصعيد مخاوف حزب النهضة وإحجائه عن لقاء نداء تونس وجهاً لوجه.

بالنسبة لحزب النهضة، كانت المسألة تتعلق أيضاً بالثقة في المجموعة الرباعية والتي كان يرى أنها وقفت في صف المعارضة في بداية الأمر.

كما تكشف الاختلاف بشأن مسألة الانضمام للحوار الوطني داخل حزب النهضة. فقد أرادت القاعدة الاحتفاظ بالسلطة واقتصرت نظرتها على المدى القصير، بينما نظر القادة من منظور المدى الطويل. فقد أرادوا إنشاء هيكل وأطر قانونية ومؤسسات يمكن في نهاية الأمر أن تقود إلى الديمقراطية<sup>٥٧</sup>. ويبين هذا أن الحوار الوطني لم يكن عملية بين طرفين متضادين فحسب ولكنه كان أيضاً عملية على مستوى شخصي وفردية يتحتم فيها أن يتفهم الجميع ما الذي كان على المحك.

كان قرار الانضمام إلى الحوار الوطني يستند إلى إدراك الخطورة العميقة للموقف. ويشرح علي العريض أهمية السياق الأعم قائلاً: 'كنا نخشى وقوع حرب أهلية، ودفعنا هذا إلى التنحي'<sup>٥٨</sup>، في حين تُركّز محرزيه العبيدي على أهمية نجاح صياغة الدستور حين تشرح قائلة 'دخلنا الحوار لكي ننفذ العملية'<sup>٥٩</sup>. لم يكن حزب النهضة هو الوحيد في الترويكا الذي ينظر إلى هذه الاعتبارات. إذ تقول لبي جريبي من التكتل أنه 'كان علينا التضحية بوجودنا في الحكومة لكي يستمر العمل في الدستور'<sup>٦٠</sup>.

٥٤ مقابلة مع راشد الغنوشي، من مؤسسي حزب النهضة وأحد زعمائه الفكريين، تونس، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.

٥٦ مقابلة مع علي العريض، رئيس الوزراء في وقت الحوار الوطني، النهضة، تونس، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.

٥٧ مقابلة مع علي العريض، رئيس الوزراء في وقت الحوار الوطني، النهضة، تونس، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.

٥٨ مقابلة مع محرزيه العبيدي، نائبة رئيس البرلمان في وقت الحوار الوطني، حزب النهضة، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.

٥٩ مقابلة مع لبي جريبي، نائبة في البرلمان عن التكتل في وقت الحوار الوطني، تونس، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.

٦٠ مقابلة مع علي العريض، رئيس الوزراء في وقت الحوار الوطني، النهضة، تونس، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.



وبالتالي فقد تم التفاوض بشأن خارطة الطريق ما بين ١٧ أيلول/سبتمبر و٥ تشرين الأول/أكتوبر حيث وقعها الطرفان<sup>٦١</sup>. وحتى في يوم التوقيع، كان حزب النهضة متردداً، مما أدى إلى محادثات استمرت لمدة ثلاث ساعات خلف الأبواب المغلقة بين العباسي والغنوشي فيما كانت الصحافة تنتظر في الخارج.

ومع ذلك، وبعد أسابيع من الاجتماعات وأحاديث الأروقة والمفاوضات، وافق ٢٣ حزباً سياسياً على الدخول في عملية الحوار الوطني، وهم الأحزاب الـ ٢٧ التي كانت تشكل المجلس الوطني التأسيسي باستثناء حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ومنصف المرزوقي وحزب تيار المحبة (حزب العريضة سابقاً) الذي ينتهي إليه الهاشمي الحامدي. كلا هذين الحزبين لم يوقعا على الاتفاق. ورفض حزب التيار الديمقراطي برئاسة محمد عبّو وحزب الوفاء وعبد الرؤوف العيادي المشاركة منذ البداية. كما وافق نداء تونس أيضاً على عملية الحوار الوطني.

#### ٥.٤ تنفيذ خارطة الطريق والعقبات التي واجهتها

يتوخّى الإطار الزمني في خارطة الطريق أن تتم المفاوضات وتنفيذ النقاط الثلاث في مسارين متوازيين. ولكن، كما كان الحال قبل الحوار الوطني، فإن نفس الساسة كان عليهم التفاوض وتنفيذ النتائج، ونتيجة لذلك فقد كانوا في بعض الأحيان غارقين في الواجبات والحوار، وتعثرت المفاوضات في بعض الأوقات نظراً للنزاعات بشأن إحدى النقاط الأربع. وبالتالي فقد تم تجاوز الإطار الزمني واستغرقت العملية بأكملها وقتاً أطول من المفترض في خارطة الطريق.

تتقدم المنظمات الراعية للحوار الوطني، وهي الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بخارطة طريق تجسد إرادة الأطراف السياسية في الخروج من الأزمة وتمثل تفعيلاً لمبادراتها بعد أن عرضتها وناقشتها مع الأحزاب السياسية<sup>٦٢</sup>.

وبما أن الهدف الذي حددته خارطة الطريق هو أن الحوار الوطني ليس حواراً بل مفاوضات وأن هذه المفاوضات تتعلق بالقضايا الخلافية للانتقال السياسي:

'تلتزم الأطراف السياسية بمواصلة الحوار الوطني برعاية المنظمات الأربع كإطار للتفاوض لحل بقية المشاكل الخلافية التي تعوق إتمام المرحلة الانتقالية بنجاح وإسناد الحكومة في أداء واجباتها'.<sup>٦٣</sup>

ثم تحدد خارطة الطريق هذه القضايا الخلافية والتي تتضمنها قائمة مكونة من أربع نقاط:

- (١) تشكيل حكومة كفاءات وطنية - أي حكومة تكنوقراط لتحل محل الترويكات
- (٢) قصر دور المجلس الوطني التأسيسي على التصويت لصالح مسودة الدستور النهائية أوضدها.
- (٣) إنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لتنظيم الانتخابات المقبلة.
- (٤) اعتماد قانون الانتخابات.

وبالتالي كانت هناك ثلاثة مجالات اهتمام: حكومية ودستورية وانتخابية.

وقد حددت خارطة الطريق عدة أطر زمنية. ولكن ثبت بعد ذلك أنّ هذه المجالات كانت قضايا خلافية حتى بعد توقيع خارطة الطريق، واستمرت المفاوضات والنزاعات بشأن الإطار الزمني بالتزامن مع تنفيذ أجزاء أخرى من خارطة الطريق.

ينبغي إنجاز المخرج الثاني - الانتهاء من الدستور والتصديق عليه - في غضون أربعة أسابيع، في حين ينبغي إنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والانتهاء من قانون الانتخابات في غضون أسبوعين. وسُرعان ما ثبت أن هذه الأطر الزمنية متفائلة للغاية ويستحيل تحقيقها.

٦١ انظر المرفقين ٢ و٣ للاطلاع على النسختين الإنكليزية والعربية من خارطة الطريق.

٦٢ انظر المرفق رقم ٢.

٦٣ [www.universalis.fr/evenement/5-30-octobre-2013-debuts-mouvements-d-un-dialogue-national/](http://www.universalis.fr/evenement/5-30-octobre-2013-debuts-mouvements-d-un-dialogue-national/)

#### ١.٥.٤ استمرار الإرهاب والضغط من 'الشارع'

لكنّ إنشاء المجموعة الرباعية وتوقيع الأحزاب السياسية على خارطة الطريق لم يؤدّ إلى تسوية مناخ الأزمة والاحتجاجات الشعبية والضغط على الترويكا لكي تتنحى على الفور. في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، بعد عامين من انتخابات عام ٢٠١١ التي أتت بحزب النهضة إلى السلطة، احتج آلاف النشطاء المعارضون في وسط تونس، مطالبين باستقالة الترويكا كخطوة أولى وقبل بدء الحوار الوطني. تجمّع المحتجون في شارع الحبيب بورقيبة في وسط العاصمة ملوحين بأعلام تونس ومرددين هتافات مثل: 'الشعب يريد إسقاط النظام'، و'ارحلوا' و'حكومة الخونة، استقيلوا!'<sup>٦٤</sup>

وفي نفس اليوم، اشتبكت عناصر من الشرطة التونسية مع جماعة مسلحة في مواجهة في منطقة سيدي بوزيد. وقد أوجع هذا من المطلب الشعبي بأن يجد الساسة حلاً فوراً لتهديد الإرهاب وانعدام الأمن. كذلك فقد أنشأ هذا الحدث توتراً جديداً في العملية السياسية وأثر على مناخ الحوار الوطني ومثل ضغطاً على الأحزاب السياسية المشاركة في الحوار الوطني. وذكر هذا الحدث الجميع بأن الحوار الوطني ليس مجرد اتفاقات بشأن عدد من القضايا في عملية سياسية، بل أيضاً مسألة تتعلق بضمان السلم الأهلي والأمن.

#### ٢.٥.٤ استبدال حكومة الترويكا بحكومة تكنوقراط

كان المُخرج الأول من خارطة الطريق، وهو استبدال حكومة الترويكا بحكومة تكنوقراط، يمثل حجر عثرة، وقد أدى إلى تأخير العملية. وكانت خارطة الطريق قد اقترحت أن يتم تعيين رئيس الحكومة الجديد خلال أسبوع وأن هذا الشخص سوف يقود مشاورات لتشكيل حكومة جديدة على أن تُشكّل الحكومة خلال أسبوعين.

كان التحدي الأول يكمن في توقيت تغيير رئيس الحكومة واستبدال الحكومة بالنسبة إلى توقيت التوقيع على الدستور الجديد. أولاً، لم يوافق حزب النهضة على تسليم السلطة قبل الانتهاء من الدستور الجديد واعتماده. وكان انعدام الثقة يعكس خشيتهم من أن تصيب المعارضة دستوراً يحد من نشاط الأحزاب الإسلامية أو يحظرها. لم يكونوا مستعدين لتحمل هذه المخاطرة والتخلي عن الحرية التي اكتسبوها من خلال الثورة. ثانياً، كان من مصلحة حزب النهضة أن يظل الحزب على رأس الحكومة عند التصديق على الدستور لكي يحمل الدستور توقيع حزب النهضة ممثلاً في رئيس الحكومة علي العريض. بخلاف ذلك، فإنه سيكون بتوقيع رئيس الوزراء في حكومة التكنوقراط، المرزوقي بصفته رئيساً لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وبن جعفر بصفته رئيساً للجمعية الدستورية الوطنية (التكتل) - ولكن دون البصمة التاريخية التي تبين ما لحزب النهضة من أثر على أول حكومة منتخبة في البلاد.

ثانياً، كان السؤال المستمري دور حول هوية الحكومة الجديدة وأسماء أعضائها. كانت كلمة 'تكنوقراط' محل تقدير كبير من الجمهور، بعكس الحكومة الحزبية. وقد استنفدت وقتاً طويلاً أثناء المفاوضات في محاولة تحديد ملامح 'التكنوقراط'، ثم أنفق وقت وجهد كبيرين لتسمية الشخصية التي يمكن أن يقبلها جميع المشاركين في الحوار الوطني. كان التصور العام هو أن الاختيار سيكون من عائلة اليسار (وليس بالضرورة شخصية سياسية) بالنظر إلى ثقل الاتحاد العام التونسي للشغل في المفاوضات وإلى استعداد لإظهار القطيعة مع حكومة الإسلاميين المُستبدلة.

في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر، وبعد ما يقرب من شهرين من المناقشات بشأن الأسماء، أعلن عن اختيار مهدي جمعة، والذي كانت له خصائص التكنوقراط ولكنه كان قد شغل منصبًا في إحدى حكومات الترويك. جاءت الشخصية المختارة بمثابة مفاجأة للكثيرين وكان العديد من المشاركين ضد هذا الاختيار ولكنهم اضطروا لتأييده لإنجاح الحوار الوطني وكسر الجمود. ولكن التشكيل المتأني لفريق الحكومة حظي باتفاق واسع وأدى إلى تخفيف بعض التوتر والمعارضة التي ذكرها منتقدو رئيس الحكومة الجديد.

#### ٣.٥.٤ الانتهاء من الدستور طبقًا للإجراء الجديد

في حزيران/ يونيو، وقبل بدء الأزمة، قدّم رئيس المجلس الوطني التأسيسي مسودة دستور. تعرضت المسودة التي قدّمت على أنها أحد أفضل الإصدارات، لانتقادات واسعة نظرًا لفشلها في تسوية العديد من القضايا العالقة في النص السابق. وكانت هناك مخاوف لدى أحزاب المعارضة والخبراء القانونيين والمجتمع المدني والجمهور بصفة عامة من هذا الإصدار وعارضوا اعتماده. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك إحباط لدى عامة الناس حول رؤية دستورٍ ما ينجح من خلال التصويت عليه في جمعية تحظى فيها الترويك بالأغلبية.

ولذلك، وضع مكوّن الانتهاء من صياغة الدستور على طاولة الحوار الوطني ودُكر في خارطة الطريق. وقد تم إيجاد حل سهل نسبيًا للخروج من هذا الطريق المسدود، بحيث يستأنف المجلس الوطني التأسيسي عمله ويعود النواب المنسحبين منه إلى العمل فيه. وفي المقابل وُضعت آليات تتسم بالحساسية لتحسين عملية الصياغة. وقد تألفت هذه الطريقة الجديدة من إنشاء لجنة لتحقيق التوافق تمت فيها مناقشة القضايا الحساسة بين ممثلين لجميع الجماعات البرلمانية (لكل جماعة صوت واحد) بدعم من الخبراء، وكان من الضروري الوصول إلى التوافق دون اللجوء للتصويت.

وكانت القضايا الحساسة للغاية تُناقش أيضًا أثناء الحوار الوطني للوصول إلى صفقة سياسية لكي تُترجمها فيما بعد اللجنة الجديدة في صورة تسويات دستورية. كانت العملية ناجحة للغاية من ناحية أنها حلت بسهولة معظم القضايا المعلقة في الدستور، وقامت بتحسينها إلى حد كبير، وأبعدتها عن التأثير المحافظ. ترأس بن جعفر لجنة التوفيق ولعب دورًا هامًا لم يتم الإقرار به منذ ذلك الحين أو إعطائه نفس الاهتمام الذي أُعطِيَ للمجموعة الرباعية<sup>٦٥</sup>.

في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، اعتمد المجلس الوطني التأسيسي الدستور الجديد وكانت نتيجة التصويت هي ١٢-٢٠٠ فيما امتنع أربعة عن التصويت. يحتوي الدستور على ١٤٦ مادة وهو يؤسس لجمهورية مركزية ديمقراطية تمثيلية شبه رئاسية، بوجود رئيس يكون بمثابة رأس الدولة (ولكن بصلاحيات محدودة) ورئيس حكومة (يمثل المنصب الأعلى الجديد في السلطة التنفيذية)، وسلطة تشريعية ذات مجلس واحد: مجلس نواب الشعب. اعتُبر الانتهاء من الدستور أحد النتائج الرئيسية للحوار الوطني.

#### ٤.٥.٤ الاتفاق على عملية الانتخابات

على مدار العمل في المجلس الوطني التأسيسي، كان الإحباط يتنامى بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني فيما يتعلق بالتأخير في الإعداد للانتخابات التشريعية التي كان موعدها بعد الانتهاء من الدستور. وبهذا الصدد فقد كانت هناك تأخيرات في إنشاء لجنة انتخابية جديدة، وهي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات (بعد حل اللجنة الأولى التي نظمت انتخابات عام ٢٠١١) ولم يُحرز المجلس الوطني التأسيسي تقدمًا في مسار الانتهاء من القانون الانتخابي.

٦٥ على زيدان، نائب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في وقت الحوار الوطني، تونس، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.

ومن ناحية البلدان، دعمت حكومة الولايات المتحدة تونس من خلال وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية. قدمت مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المفوضية الأوروبية الدعم من بين جهاتٍ أخرى من خلال عمل مكتب الاتحاد الأوروبي في تونس، وقدمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (وبالأخص فرنسا وإسبانيا وألمانيا وإيطاليا والدنمارك) الدعم من خلال برامج منفردة. وقد شاركت العديد من الدول العربية في تونس طبقاً لما نوقش أعلاه، وبخاصة قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وهو صندوق متعدد الأطراف مقره الكويت.

وفيما يتعلق بالبيئات الحكومية الدولية، أصبح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤسسة راسخة في تونس، ودعمت الأمم المتحدة العملية الدستورية ببرنامج مخصص لهذا الغرض. وبالإضافة إلى ذلك، كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حاضرين ومشاركين في تونس.

تدعم الأغلبية العظمى من الجهات المانحة مجالات إصلاح الإعلام وإصلاح قطاع الأمن والإصلاحات السياسية (الانتخابات وصياغة الدستور) والإصلاحات القضائية. وهناك عدد قليلٌ منها يوجه المساعدات نحو التحديات الأساسية - مثل إيجاد فرص العمل والتوظيف. تقع مقرات جميع الجهات المانحة الدولية تقريباً في تونس العاصمة وقد ركزت معظم أنشطتها هناك في حين أن المناطق الأكثر احتياجاً إلى منظمات المجتمع المدني وافتقاراً لها تقع في الجنوب والغرب والمناطق الداخلية من البلاد.

وكما ذُكر سلفاً، كانت إحدى النقاط الأربع الرئيسية لخارطة الطريق تتمثل في الانتهاء من الإعداد لهذه العملية من خلال اختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وفي هذا السياق أيضاً، أصبح اختيار شخصية محايدة لترأس اللجنة يمكن أن تتفق عليها جميع الأحزاب يشكّل عقبة وتطوّر إلى عملية حرجة. وبعد مناقشات ومناظرات على كافة المستويات، اختير شفيق صرصار، وهو محاضر في القانون العام ليس له انتماءات حزبية، ليرأس اللجنة في ٩ كانون الثاني/يناير- بعد شهرين ونصف من الموعد الذي حدده خارطة الطريق.

واتفق المجلس الوطني التأسيسي أيضاً في هذه العملية على القانون الانتخابي بعد عقد صفقات سياسية في أثناء الحوار وترجمتها إلى نصوص قانونية في المجلس الوطني التأسيسي لانتهاء من قانون الانتخابات لعام ٢٠١٣، وقبول التحالفات والأحزاب المختلفة المشاركة في المجلس بها.

أجريت الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر- بعد تسعة أشهر من اعتماد الدستور الجديد.

#### ٦.٤ دور الجهات الفاعلة الخارجية والدولية

في أعقاب الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أسرعت الوكالات المانحة الأجنبية إلى تونس لدعم العملية الانتقالية في صورة استثمارات أجنبية مباشرة وقروض ومساعدات ومساعدة تقنية. قبل الثورة، لم يكن يعمل في تونس سوى عدد محدود للغاية من الجهات المانحة. أنشأت الجهات المانحة الأوروبية بعد الثورة مباشرة تنسيقاً بينها من خلال اجتماعات الجهات المانحة التي عُقدت بصفة منتظمة.

ولكن يبدو أيضاً أن عدم الاستقرار المؤسسي وحقيقة أن الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي ظلت غير متحققة كانا من بين العوامل الرئيسية التي أخرجت القرض.

وهناك عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية، بعضها من ذوي الخبرة في مجال الحوار الوطني، والتي إما استخدمت وجودها في تونس أو سارعت بالدخول لمحاولة دعم العملية. وبالنظر إلى تاريخ الاستعمار، ليس في تونس فقط وإنما في المنطقة بوجه عام، فقد توخت هذه المنظمات الحذر الشديد لكيلا تظهر وجودها ودعمها أكثر من اللازم، بل عملت من وراء الكواليس.<sup>٦٥</sup>

ويُنظر إلى الحكومات الأوروبية والوكالات المانحة باعتبارها 'منحازة' إلى نداء تونس وغيره من القوى السياسية العلمانية، مما يضر بالإسلاميين<sup>٦٦</sup>.

وحين وصلت الأزمة إلى ذروتها في عام ٢٠١٣، شاركت الجهات الفاعلة الدولية والخارجية في محاولة للحيلولة دون الانهيار الكامل للبلاد. وحاول السفراء التدخل من خلال الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية لتهديئة الموقف وإيجاد حل<sup>٦٧</sup>. ولكن في الوقت ذاته، كان الاتحاد الأوروبي وموظفيه المحليين حذراً للغاية لئلا يتدخل في المناقشات البرلمانية وليدع التونسيين يديرون العملية.

ولكن يبدو أن اجتماع باريس كان قد تم بوساطة وتشجيع من سفير الولايات المتحدة ووزير خارجية ألمانيا وغيرهما من 'المراقبين' الأجانب للمشهد التونسي. وفي ضوء الأحداث التي وقعت في مصر، حذروا من أن الأزمة التونسية قد يتم تدويلها إذا بدا أن السياسة غير قادرين على التحرك في اتجاه التوافق الوطني<sup>٦٨</sup>.

في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، وفي قمة الأزمة السياسية في تونس، قرر صندوق النقد الدولي تأخير دفعة قدرها ١,٧ مليار دولار أمريكي من قرض مقدم إلى البلاد، كانت هناك حاجة ماسة إليه، مما دفع بالعملية للأمام وسبب مزيداً من الضغط على الترويكا. كان الوضع الاقتصادي المتردي للغاية واحداً من ثلاث نقاط (أو نقطتان، إذ يمثل الأمن النقطة الثالثة) وضعت المعارضة بسببها ضغوطاً على النهضة للتنحي. وفي ختام الحوار الوطني في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، أفرج صندوق النقد الدولي عن أكثر من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي من القرض. ويمكن أن يشير ذلك إلى أن صندوق النقد الدولي استخدم القرض لكي يزيد من الضغط على الاقتصاد، وبالتالي على حكومة الترويكا مما يدعم المعارضة أيضاً. وقد قيل أن رضا اللومي، وهو رجل أعمال ذو نفوذ شديد وأحد المشاركين في تأسيس نداء تونس، ضغط بشدة لكي يتم تأخير الجزء الثاني من القرض - لوضع المزيد من الضغوط على الحكومة<sup>٦٩</sup>.

٦٦ [www.huffingtonpost.com/mehrunisa-qayyum/tunisia-donor-assistance\\_b\\_4818264.html](http://www.huffingtonpost.com/mehrunisa-qayyum/tunisia-donor-assistance_b_4818264.html) Huffington post 2014.

٦٧ مقابلة مع نور الدين بن تيشة، كبير المستشارين السياسيين لدى رئاسة الباجي قائد السبسي، نداء تونس. تونس، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦.

٦٨ [www.al-monitor.com/pulse/politics/2013/08/tunisia-leaders-ennahda-meeting-paris.html](http://www.al-monitor.com/pulse/politics/2013/08/tunisia-leaders-ennahda-meeting-paris.html).

٦٩ مقابلة مع أحد كبار الاقتصاديين والذي عمل مستشاراً لحكومة الترويكا. ويود الشخص الذي أجريت معه المقابلة عدم الكشف عن شخصيته. تونس، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦.

٧٠ ترددت بعض المنظمات التي تم التواصل معها أثناء الدراسة في الحديث عن مشاركتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإطار الزمني المحدود للدراسة لم يُتيح إجراء مقابلات كافية مع الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني المعنية، لتوضيح دورها ومقارنتها.

## ٥. الدروس المستفادة من الحوار الوطني التونسي

لا يُمكن أن يُنسب الحوار الوطني التونسي إلى مجموعة قليلة من الجهات الفاعلة فحسب (المجموعة الرباعية ونداء تونس، والترويكا وما إلى ذلك)، ولكنه يعزى إلى قيام كثير من الجهات الفاعلة على مستويات مختلفة بالدفع والجذب في نفس الوقت. وبالتالي فإن أجزاء عديدة من العملية جرت في آن معاً وتداخلت بدلاً من أن تسير وفقاً لجدول زمني صارم. كما تأثرت العملية بشدة بالتدخلات والمظاهرات والاعتصامات من قبل مؤيدي الحكومة والمعارضين، بالإضافة إلى التغطية الإعلامية غير الناقدة وبعض الجهات الفاعلة الدولية مثل الاتحاد الأوروبي وزيارة برناردينو ليون.

جرى الحوار الوطني التونسي بين جهات فاعلة معتادة على ثقافة عدم الحوار - وبخاصة في السياق السياسي نظراً للنظاميين القمعيين المستبدين اللذين حكما البلاد لأكثر من ٦٠ عامًا. وبالتالي فإن الجهات الفاعلة في الحوار الوطني كانت محدودة الكفاءة في مجال الحوار؛ وكان من اللازم تعلّم الأدوات الأساسية للحوار المتمثلة في الإنصات وفهم وجهات نظر الجانب الآخر وقبولها في أثناء تكتشف عملية الحوار.

وعلى الرغم من هذا، فإن زعيماً يحظى بالقبول، أو مؤسسة - الاتحاد العام التونسي للشغل وبوجه خاص حسين العباسي - كان عنصرًا رئيسياً وراء نجاح الحوار الوطني التونسي سيما في ظلّ عدم وجود عملية مُصمّمة سلفًا. ولإضفاء التوازن على العملية الضعيفة، يصبح دور الزعيم/المؤسسة هامًا للغاية.

وفرت خارطة الطريق إطارًا لتوضيح وخلق تركيز حول القضايا المحددة والمعلقة التي يلزم معالجتها لكسر الجمود السياسي وإعادة البلاد إلى مسار الانتقال. ولكن على اعتبار أن الأزمة كانت لا تزال تتكشف، فقد أصبح من الواضح بالنسبة إلى بعض الجهات الفاعلة بعد توقيع خارطة الطريق أن بعض القضايا تحتاج إلى مزيد من المفاوضات (مثل الإطار الزمني، من بين قضايا أخرى). وقد أبطأ هذا العملية وخلق المزيد من النزاعات. ويجب أن تكون نواتج العملية قابلة للقياس وأن تكون هناك جداول زمنية ومعالم واضحة، ويُعدّ بذلُ الوقت الكافي لهذا الأمر في أثناء مرحلة البداية استثماراً جيداً للعملية المستقبلية.

تم تعريف الحوار الوطني التونسي في هذا التقرير على أنه عملية تفاوضية بين الساسة والجهات الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني جرت في الفترة ما بين ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأصبح الحوار الوطني التونسي أداة لإدارة الأزمة السياسية في أعقاب اغتيال السياسي اليساري محمد براهمي في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣.

وعلى الرغم من بدء مبادرات مختلفة للمباحثات والحوار منذ عام ٢٠١٢، إلا أنّ أيّاً منها لم ينجح في شمول نطاق واسع من الجهات الفاعلة ولم يؤد إلى ما هو أكثر من اجتماع واحد أو اجتماعين. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك مناخ ناضج للحوار؛ بل إنّ النزاعات بين الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة المتضادة لم تزد إلا قوة ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ نظراً لتنامي عوامل عدم الاستقرار في الاقتصاد التونسي والبيئة الأمنية والسياسية.

وفي حين أصبحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هشة منذ الثورات الشعبية في ٢٠١١ وابتليت بالنزاعات المسلحة وأعداد اللاجئين الهائلة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا أن تونس تدبّرت حتى الآن المرحلة الأولى من الانتقال السياسي من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية. ويرجع هذا إلى أسباب ليس أقلها المفاوضات التي جرت في خريف عام ٢٠١٣ حين أوشكت البلاد على الانهيار. وطبقاً لما يبدو عليه الوضع الآن، فإن تونس والعديد من الدول العربية سوف تواجه تحديات قاسية في المستقبل المنظور، مما سوف يستلزم الكثير من المفاوضات والحوار. يمكن أن تصبح الدروس المستفادة من الحوار الوطني التونسي هامة وذات صلة لعمليات حوار مماثلة في وقت لاحق.

كان الحوار الوطني التونسي أداة لإدارة الأزمة ومن ثمّ وسيلة لمنع المزيد من التفاقم بعد الجمود السياسي في أعقاب اغتيال محمد براهمي في ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٣. وبالتالي لم يتكشف الحوار الوطني التونسي كعملية جيدة التخطيط ذات تصميم تم التفكير فيه جيداً. ولكنه تكشف كعملية مخصصة للتعلّم من خلال الممارسة، وكان ينقذ في الوقت الذي كانت فيه الأزمة لا تزال مستمرة. وقد كان هذا يعني أن القضايا التي سوّيت في بداية العملية قد تنفجر مرة أخرى في وقت لاحق وتخلق حاجة لمفاوضات جديدة.

كانت عملية الحوار تعتمد بدرجة أقل على الجلسات الرسمية منها على المحادثات غير الرسمية، ليس فقط بين الوفود الرسمية ولكن من قبل الجهات الفاعلة وراء الكواليس. في العديد من المناسبات كانت 'أحاديث الأروقة' هي التي ضمنت نجاح الحوار الوطني.



في أثناء العملية دفعت المعارضة الاتحاد العام التونسي للشغل بشدة لاتخاذ إجراءات سياسية. جعلت الإصلاحات الداخلية في الاتحاد العام التونسي للشغل خلال عام ٢٠١٢ من الاتحاد لاعباً أساسياً يسعى لكي يوجّد لنفسه مكانة وتأثيراً في الصراع السياسي القائم من أجل السلطة وتشكيل مستقبل البلاد. أراد أكثر الأعضاء تطرفاً الدخول في مواجهة مع حكومة الترويكا، في حين شعر الأعضاء الأكثر اعتدالاً بخطر تخطي حدود ولايتهم النقابية كممثلين للعمال التونسيين. وازن الاتحاد العام التونسي للشغل الموقف الدقيق من خلال إجراءات ليس أقلها عزمه على الدخول في مفاوضات.

وكما نوقش في التقرير، كان الاتحاد العام التونسي للشغل بوضوح من الجهات الفاعلة السياسية، فقد بنى لنفسه هذه المكانة خلال عام ٢٠١٢ وأخذ بلعب دوره في العام ٢٠١٣ مع تشكيل المجموعة البراعية، الوسيط في العملية السياسية. وعلى الرغم من أن الاتحاد استمد سلطته من قوته ورسوخه على المستوى الاجتماعي، إلا أنه ليس هناك شك في تعزيزه لموقفه كجهة فاعلة سياسية لا يمكن تجاهلها. ويستدعي هذا التساؤل حول كيفية النظر ليس فقط إلى الاتحاد العام التونسي للشغل ولكن إلى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أيضاً، ونقابة المحامين، الذين شكلوا معاً المجموعة البراعية بالإضافة إلى المنظمات التي مارست الشد والجذب المؤدي إلى تفاقم الأزمة وشاركت في الحوار الوطني: هل هي جهات فاعلة من المجتمع المدني؟ أم هل ينبغي النظر إليها كجزء من النخبة السياسية الجديدة في تونس ما بعد الثورة؟<sup>٧١</sup>

- وعلى الرغم من أن خارطة الطريق كانت لها مؤشرات حول أطرزمنية واضحة، إلا أنها لم تُحترم أثناء العملية ذاتها وأجّلت العملية عند عدة نقاط وفي بعض الأوقات أحرزت تقدماً بطيئاً للغاية. ينبغي جعل عمليات الحوار الوطني قصيرة نسبياً (بضعة أسابيع أو أشهر قليلة للغاية) للإبقاء على الزخم، والزام الأطراف الرئيسية بعودها وتجنّب الإحساس بالخداع بين الجماهير بصفة عامة.
- كان الحوار الوطني مركزياً للغاية وعلى مستوى سياسي عالٍ، ولم يكن مفتوحاً للجمهور. كانت العملية تفتقر إلى آليات المشاورات العامة، وبالتالي فقد شعر الشعب بصفة عامة بالإقصاء وبأن مطالبه من الثورة الشعبية في ٢٠١٠-٢٠١١ اختُطفت من قبل نخبة سياسية وفكرية قديمة لم تُعالج الاحتياجات الملحة للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت هي مصدر الثورة.
- ينبغي على الجهات الفاعلة الدولية والخارجية أن تتوخى الحذر لكيلا تفرض تصميم على الطراز الغربي للعملية، بل تدعم تصميمًا وطنيًا يعكس النزاع الفعلي وجهاته الفاعلة. وينبغي أن تعمل الجهات الفاعلة الخارجية بعيداً عن الأضواء قدر الإمكان. وفي دعمها للحوار الوطني، ينبغي ألا تستخدم الجهات الفاعلة الخارجية الاشتراطات، وربط دعم الحوارات الوطنية بصور أخرى من الدعم وأن تحرص أشد الحرص على عدم الانحياز نظراً لأن هذا سوف يقوض استقرار عملية الحوار.

## ١.٥ ملاحظات ختامية

لم يُعقد الحوار الوطني التونسي خلال الفترة منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣ وحتى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ بصورة سلسلة أو دون مشكلات، وقد نجح في نهاية المطاف في إرساء استقرار سياسي معين وتوافق بين الجهات الفاعلة السياسية المختلفة وليس أقلها كسر الجمود السياسي مما أتاح استمرار العملية الانتقالية. ومن جانب، تجنّب حزب النهضة والترويكا فقدان الشرعية في الحكم وذلك من خلال الإبقاء على المجلس الوطني التأسيسي. ومن جانب آخر، حصلت المعارضة أخيراً - تحت قيادة نداء تونس المثيرة للجدل - على استقالة حكومة الإسلاميين واستبدالها بحكومة تكنوقراط وبالتالي مهدت الطريق لزيادة التأثير على حكم البلاد.

<sup>٧١</sup> للاطلاع على مناقشة نقدية بشأن المفهوم النظري ل'المجتمع المدني' في تونس - وبخاصة في سياق ما بعد الثورة - انظر، Youfi, Hèla (2017) "Faut-il encenser la 'société civile' en Tunisie?", Haugbølle, Rikke Hostrup 2016. "Together for Tunisia: Tribal Structures and Social and Political Mobilization", Middle East Institute, Oct. 19. [www.mei.edu/content/map/together-tunisia-tribal-structures-and-social-and-political-mobilization](http://www.mei.edu/content/map/together-tunisia-tribal-structures-and-social-and-political-mobilization)

وقد أدى كل هذا إلى تصاعد أصوات ناقدة، لم تقتصر على عموم الشعب التونسي والذي أعتبر أنّ الحوار الوطني كان مشروعاً نخبوياً جاء استجابةً للأزمة السياسية - أزمة النخبة، في حين لم تزدد الأزمات اليومية للجمهور إلا سوءاً منذ الثورة. وهذه الأصوات كانت مُحققةً في إلقاء اللوم على السياسة بسبب تركيزهم أكثر مما ينبغي على الانتقال السياسي وعدم معالجة المطالب الأصلية للثورة.

وما من شك في أن العملية الانتقالية في تونس تتطلب المزيد من الحوار - حوار وطني موسّع - الذي لا يتضمن النخبة والسياسة فحسب وإنما يشمل الشعب بصفة عامة. ذلك لأن إرث نظم الحكم المستبدّة وانعدام الأمن والاستقرار في تونس والبلدان المجاورة خلفت العديد من القضايا والمشكلات الملحة - والتي يتسبب فيها كلٌّ من الظروف الحالية والتاريخية - مما يدعو إلى صياغة منفتحة وإلى الحوار والمفاوضات والمصالحة.

جمع الحوار الوطني بين العديد من الجهات الفاعلة في مسعىٍ مشتركٍ لإنقاذ البلاد من الاضمحلال الشامل. ولكن، من المهم أن يوضع في الاعتبار أنّ الأزمة التي شكلت الحاجة إلى المجموعة الرباعية، وخارطة الطريق والحوار الوطني، كانت تضرب بجذورها في عمق الماضي التونسي. وكما نوقش في الفصل الثاني فإن الجهات الفاعلة الرئيسية في العملية السياسية التونسية كما تكشّف منذ آذار/مارس ٢٠١١ هي 'الجهات الفاعلة القديمة' التي كانت نشطة كأحزاب معارضة سياسية، أو شخصيات معارضة أو منظمات مجتمع مدني معارضة قبل الثورة. وكجزءٍ من سياسة نظام بن علي التي تعتمد على مبدأ 'فرّق تسد' حُشِرَت هذه الجهات الفاعلة في الزاوية ووقفت ضد بعضها البعض مما أدى إلى نزاعات وانقسامات وتنافس على دعم الشعب التونسي. استمر هذا المشهد للقوى السياسية المتعارضة والافتقار إلى تحالفات قوية بعد الإطاحة بالنظام في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وشكّل أساساً للأزمة التي تنامت في أثناء عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. وكانت النزاعات غالباً بين الأفراد حول المكانة والسلطة أكثر من كونها نزاعات حول الرؤى الأيديولوجية المختلفة بشأن كيفية إصلاح تونس وحكمها.



قائمة بأسماء من أجريت معهم المقابلات

المقابلات التي أجريت أثناء المهمة إلى تونس من ٢٤-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

٢٥-تشرين الأول/أكتوبر لبنى الجريبي، عضوة البرلمان عن التكتل أثناء الحوار الوطني أمنية صديقي، مركز الحوار الإنساني

٢٦-تشرين الأول/أكتوبر محرزيه العبيدي، نائبة رئيس البرلمان في وقت الحوار الوطني، حزب النهضة.

علي العريض، رئيس الوزراء في وقت الحوار الوطني، النهضة

منجي رححي، عضو البرلمان عن الحزب الديمقراطي الوطني في وقت الحوار الوطني.

نور الدين بن تيشة، كبير المستشارين السياسيين لدى رئاسة الباجي قائد السبسي، نداء تونس.

أسماء شريفي، رئيسة مجلس إدارة شبكة الجمعيات المدنية والتنمية

٢٧-تشرين الأول/أكتوبر عامر العريض، عضو البرلمان عن النهضة في وقت الحوار الوطني.

علي زيدان، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

راشد الغنوشي، من مؤسسي حزب النهضة وأحد زعمائه الفكريين

خليل الغرياني، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

مصطفى بن جعفر، رئيس المجلس التأسيسي في وقت الحوار الوطني، التكتل

٢٨-تشرين الأول/أكتوبر محمد محفوظ فاضل، رئيس الهيئة الوطنية للمحاميين التونسيين في وقت الحوار الوطني (عن طريق الهاتف)

## ١.٦ خارطة الطريق، النسخة العربية

### مبادرة الرباعي لتسوية الأزمة السياسية

تقدير الدقة وحساسية المرحلة التي تمر بها البلاد في هذا الظرف من مسار الانتقال الديمقراطي وسعي الوصول إلى مرحلة المؤسسات الديمقراطية بما يحقق أهداف الثورة وشعورا من كل الأطراف بضرورة تغليب المصلحة العليا للوطن باعتماد منهج التمشي التوافقي للسير نحو انتخابات نزيهة وشفافة تضمن التنافس السياسي السلمي والمتكافئ ويمارس فيها الشعب سيادته في اختيار ممثليه وحكامه، ولقطع الطريق أمام كل المنزلقات التي قد تؤدي إلى المجهول. تتقدم المنظمات الراعية للحوار الوطني الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان خارطة طريق تجسد إرادة الأطراف السياسية في الخروج من الأزمة وتمثل تفعيل المبادرة بعد أن عرضتها وناقشتها مع الأحزاب السياسية، وتتضمن هذه الورقة:

تنعقد جلسة أولى للحوار الوطني بدعوة من المنظمات الراعية يحضرها كل من الرؤساء الثلاثة ومسؤولو الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي، ويتم خلالها الإعلان عن:

- القبول بتشكيل حكومة كفاءات ترأسها شخصية وطنية مستقلة لا يترشح أعضاؤها في الانتخابات القادمة تحل محل الحكومة الحالية التي تتعهد بتقديم استقالتها، وتكون للحكومة الجديدة الصلاحيات الكاملة لتسيير البلاد، ولا تقبل لائحة لوم ضدها إلا بإمضاء نصف أعضاء المجلس الوطني التأسيسي ويتم التصويت على حجب الثقة عنها بموافقة ثلثي أعضائه على الأقل.
- استئناف المجلس الوطني التأسيسي لجلساته وتحديد مهامه ونهاية أشغاله.
- بدء المشاورات حول الشخصية الوطنية المستقلة التي ستعهد لها مهمة تشكيل الحكومة.
- الاتفاق على خارطة بشأن استكمال المسار الانتقالي وضبط روزنامة الانتخابات الرئاسية والتشريعية وإعلانها للرأي العام بعد إمضاءها من كل الأطراف وإصدارها ضمن قانون يصدره المجلس الوطني التأسيسي خلال جلسة خاصة ويتم التنظيم المؤقت للسلط العمومية وينقحه.

### وتتضمن الخارطة المحاور التالية:

١/ في استكمال أعمال المجلس الوطني التأسيسي:

- يستأنف المجلس الوطني التأسيسي أشغاله وينهي المهام التالية وجوبا في أجل لا يتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ الجلسة الأولى للحوار الوطني:
  - إنهاء اختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتركيزها في أجل أسبوع واحد.
  - إنهاء إعداد وإصدار القانون الانتخابي في أجل أسبوعين.
  - تحديد المواعيد الانتخابية في أجل أسبوعين من إنهاء تركيز هيئة الانتخابات.
  - المصادقة على الدستور في أجل أقصاه أربعة أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء تتولى دعم وتسريع أعمال إنجائه وجوبا في الأجل المشار إليه.
- ٢/ في تكليف وتشكيل الحكومة الجديدة:

- بالتوازي مع عودة المجلس الوطني التأسيسي لأشغاله تنطلق المشاورات لاختيار شخصية وطنية مستقلة تكلف بتشكيل الحكومة وتُنهى باختيار رئيس الحكومة الجديدة، وإعلان الاسم في أجل أقصاه أسبوعا واحدا.
  - تتولى الشخصية المكلفة إجراء مشاوراتها لتشكيل الحكومة وإنجائها في أجل أقصاه أسبوعين.
  - تقدم الحكومة الحالية استقالتها وجوبا في أجل ثلاثة أسابيع من تاريخ الجلسة الأولى للحوار الوطني.
  - يتولى المجلس الوطني التأسيسي المصادقة على تكليف الحكومة الجديدة.
- ٣/ في الحوار الوطني:

تلتزم الأطراف السياسية بمواصلة الحوار الوطني برعاية المنظمات الأربع كإطار للتفاوض لحل بقية المشاكل الخلافية التي تعيق إتمام المرحلة الانتقالية بنجاح وإسناد الحكومة في مهامها.

وحرر بتونس، في ١٧ سبتمبر ٢٠١٣

الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

<https://www.facebook.com/notes/539863302754766/>

تم الحصول عليها في ٢٠١٦/١١/٣٠

## ٢.٦ قائمة المراجع بلغات أجنبية

- Alexander, C. 2010. Tunisia. Stability and Reform in the Modern Maghreb. London: Routledge. Allal, A. 2010. "Ici ca ne bouge pas ca n'avance pas". Les mobilisations protestataires dans la région minière de Gafsa en 2008' in M. Catusse, B. Destremau and E. Verdier (eds.) L'Etat face aux débordements du social au Maghreb. Paris, IREMAM/Khartala.
- Arimatsu, L., & Choudhury, M. 2014. The Legal Classification of the Armed Conflicts in Syria, Yemen and Libya. London. تم الحصول عليها من [www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/home/chatham/public\\_html/sites/default/files/20140300ClassificationConflictsArimatsuChoudhury1.pdf](http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/home/chatham/public_html/sites/default/files/20140300ClassificationConflictsArimatsuChoudhury1.pdf).
- Ben Salem, Maryam 2016. "The National Dialogue, Collusive Transactions and Government Legitimacy in Tunisia", The International Spectator, 51, 1, 99-112. Ben Yahmed, B. 2011. "Jours de victoire...", La Jeune Afrique, No. 2610, 16-22.
- Casey, Kevin 2013. "A Crumbling Salafi Strategy", August 21, [carnegiendowment.org/sada/52728](http://carnegiendowment.org/sada/52728). Chomiak, L. and J. Entelis 2011. 'The making of North Africa's Intifadas', MERIP, 259.
- Churchill, Erik and Aaron Zelin: "A Balancing Act: Ennahda's Struggle with Salafis". [carnegiendowment.org/2012/04/19/balancing-act-ennahda-s-struggle-with-salafis/acsc](http://carnegiendowment.org/2012/04/19/balancing-act-ennahda-s-struggle-with-salafis/acsc). Collectif 18 octobre pour les droits & les libertés en Tunisia 2010 Notre voie vers la démocratie, (لا يوجد ناشر).
- Erdle, Steffen 2010. Ben Ali's 'New Tunisia' (1987-2009). A Case Study of Authoritarian Modernization in the Arab World, Berlin: Klaus Schwartz Verlag. Erdle, Steffen 2004. "Tunisia. Economic transformation and political restoration", in Perthes, V. (ed.) Arab Elites: negotiating the politics of change, (Boulder, CO: Lynne Rienner).
- Gobe, Eric 2010. "The Tunisian Bar to the test of authoritarianism: professional and political movements in Ben Ali's Tunisia (1990-2007)", Journal of North African Studies, 15, 3, 333-347. Haugbølle, Rikke Hostrup 2016. "Together for Tunisia": Tribal Structures and Social and Political Mobilization", Middle East Institute, Oct. 19.
- Haugbølle, Rikke Hostrup 2015. "New Expressions of Islam in Tunisia, 1987-2010", Journal of North African Studies. 20, 3.
- Haugbølle, Rikke Hostrup, and Francesco Cavatorta 2012. "Beyond Ghannouchi: Islamism and Social Change in Tunisia", Middle East Report 262: 20-5.
- Haugbølle, R. and F. Cavatorta 2011a. "Vive la grande famille des media tunisiens! Media Reform and Authoritarian Resilience in Tunisia", Journal of North African Studies. 16, 1-20. Haugbølle, Rikke Hostrup and Cavatorta, Francesco 2011b. "Will the real Tunisian opposition please stand up?", British Journal of Middle East Studies. 38, 3, 323-341. Human Rights Watch 2014. مذبحه رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر حسب الخطة: <https://www.hrw.org/ar/report/2014/08/12/256580>.
- International Crisis Group 2013. Tunisia: Violence and the Salafi Challenge, Middle East/North Africa Report No. 137/13 February.
- Mahony, John 2000. "Path dependency in Historical Sociology", Theory and Society, Aug. 507-508.
- Marks, Monica and Omar Belhaj Salah 2013 "Uniting for Tunisia", Sada, March 28, [carnegiendowment.org/sada/51330](http://carnegiendowment.org/sada/51330).
- Mrad, Hatem 2015. National Dialogue in Tunisia, Nirvana, Tunis.
- Yousfi, Hèla 2015. L'UGTT, une passion tunisienne. Enquête sur les syndicalistes en révolution (2011- 2014), IRMC-Karthala, Tunis-Paris.
- Yousfi, Hèla 2017. «Faut-il encenser la "société civile" en Tunisie?», Orient XXI, January 24. [orientxxi.info/magazine/faut-il-encenser-la-societe-civile-en-tunisie,1673](http://orientxxi.info/magazine/faut-il-encenser-la-societe-civile-en-tunisie,1673).

